الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثانية 2020- الدورة البرلمانية العادية (2019 -2020) - العدد: 15

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 12 والخميس 26 شوال 1441
الموافق 4 و 18جوان 2020

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 29 ذو القعدة 1441
الموافق 19 جويلية 2020

فهرس

- **محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين** ..... **ص** 03
  - أسئلة شفوية.
- **محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين** ..... **ص** 23
  - أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 12 شوال 1441
الموافق 4 جوان 2020

الرئاسة: السيد محمد بوبطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الطاقة؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة في تمام الساعة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

السيدة والسادة أعضاء الحكومة، ومساعدوهم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة السادة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا الأجوبة عليها، وأول المتدخلين هو السيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

زملائي الأعضاء،

الإخوة أعضاء الحكومة،

الضيوف الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

أولا، طبقا لأحكام المادة 152، وكل القوانين ومواد الدستور المعمول بها في إطار التنظيم ما بين الحكومة ومجلس الأمة، يشرفني أن أتقدم إلى جنابكم – السيد الوزير المحترم، وزير الطاقة – بالسؤال الشفوي التالي نصه:

نظرا للاحتجاجات المتكررة والجدل القائم بيننا نحن ممثلي الشعب وبين عموم الشباب البطال حول بقاء الشعارات «أن الأولوية في التشغيل بالمؤسسات البترولية لأبناء المنطقة» تبقى في نظر هؤلاء الشباب مجرد شعارات نستعملها نحن السياسيين في المحطات الانتخابية لا غير، وسرعان ما نتناساها بُعيدَ كل محطة انتخابية، ويصطدم بعد ذلك الشاب البطال بهذه المناطق بكل الإجراءات البيروقراطية في غياب سياسة واضحة وقوانين مسنونة لتجسيد الحد الأدنى من وعودنا الانتخابية، حيث لا يجد

لشعاراتنا أثرا في أرض الواقع على الإطلاق.

وعليه سيدي الوزير، وكذا من خلالكم السيد الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، نحن لدينا مطلب ملح من هؤلاء الشباب ومنا نحن كذلك، من شأنه أن يكون أكثر عدلا في نظرهم ونظرنا ومرسخا لمبدأ تكافؤ الفرص، وهو على شكل السؤال التالي:

– ما مدى إمكانية تحويل مديرية الإنتاج من الجزائر إلى ولاية ورقلة نظرا لقرب حاسي مسعود منها؟

– وما مدى إمكانية تحويل مديرية نقل المحروقات خاصة من الغاز من الجزائر إلى ولاية الأغواط نظرا لقرب حاسي الرمل منها؟ مع إمكانية بقاء المديرية العامة ومديرية التسويق بالعاصمة أي «حيدرة».

– وما مدى إمكانية استحداث مديريات جهوية بالولايات التي تتربع على إمكانيات طاقوية مثل أدرار وعين صالح، مع إعطائها صلاحيات التوظيف أي ألا يكون مركزيا، وأولويات التوظيف من أبناء المنطقة تجسيدا لسياسات السيد الرئيس الداعية للامركزية القرارات؟

سيدي، إننا لم نسأل عن هاتين الإمكانيتين إلا لما تأكدنا أن تجسيدهما ليس بالأمر الصعب ولا المستحيل على الإطلاق ويسهم في إرساء الأمن والاستقرار المستدام المبني على الثقة المطلقة والاقتناع المنطقي.

كما نتطلع أن يكون هذا الإجراء شاملا لكل المؤسسات الطاقوية التابعة لجنابكم الكريم أو لوزارتكم؛ شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد الوزير فليتفضل.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد العضو المحترم، السيد محمود قيساري على سؤاله المتعلق بانشغالات الشباب في المناطق التي توجد بها المؤسسات البترولية، فيما يخص تكافؤ الفرص في التشغيل.

قبل أن أجيب على انشغالات السيد العضو المحترم، أريد أن أشير إلى الدور الذي يقوم به قطاع الطاقة فيما يخص استحداث مناصب الشغل، والدليل على ذلك عدد المستخدمين على مستوى مؤسسات القطاع، والذي هو في تزايد مستمر، فعلى سبيل المثال: بلغ إجمالي اليد العاملة على مستوى مجمع سوناطراك حاليا حوالي 154000 عاملا، منهم أكثر من 123000 عامل يعملون في الجنوب، كما يمتلك مجمع سوناطراك الـ 32 شركة فرعية، و19 مساهمة في شركات متواجدة في المناطق الجنوبية من البلاد، أذكر على سبيل المثال:

(ENGTP), (NGCB), (ENAGEO), (ENSP), (ENTP), (ENAFOR), (ENAC) ,(NAFTAL).

وتحتوي شركة سوناطراك على 10 مديريات جهوية للإنتاج، و4 مديريات جهوية للنقل بالأنابيب، متوزعة على مستوى مواقع الصناعة النفطية والغازية، وتتمتع هذه المديريات بدرجة عالية من الاستقلالية، كما تجدر الإشارة إلى أن عدة مديريات لسوناطراك حولت منذ مدة إلى المناطق الجنوبية نذكر من بينها:

– قسم الإنتاج الإقليمي بحاسي مسعود، وهي أكبر منطقة من حيث النشاط الاقتصادي والقوة العاملة.

– مديرية النقل الإقليمي بحوض الحمراء، وهي أكبر منطقة نقل في ولاية ورقلة.

– قسم الإنتاج الإقليمي لحاسي الرمل في ولاية الأغواط.

– قسم الصيانة الإقليمي للنقل في ولاية الأغواط.

– مصفاة أدرار.

– مصفاة حاسي مسعود.

– مراكز تجميع الغاز الطبيعي في عين صالح، عين أمناس، قاسي الطويل، الملك، وغيرها من الوحدات.

– وحدات معالجة الغاز الصناعي في حاسي مسعود.

– مراكز التكوين المتخصصة في الصناعة البترولية.

بالإضافة إلى بعض الأنشطة المرتبطة بالخدمات الاجتماعية التي توظف عددا لا بأس به من العمال.

سيدي العضو، أستغل هذه الفرصة لأوضح لكم أن شركة سوناطراك وفروعها لديها مخطط توظيف سنوي، والذي ينفذ مع احترام القوانين السارية المفعول بالمشاركة الوطيدة للوكالة الوطنية للتشغيل، والتي تأخذ بعين الاعتبار المساواة وتضمن الكفاءات المطلوبة لتحقيق المردودية المستهدفة، هذا المخطط السنوي يمكنها من تجديد العاملين وتغطية مختلف المنشآت الجديدة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: السيد الوزير المحترم،

سأذكركم بآخر عرض عمل، حيث كان الشباب قد أجروا مسابقة من أجل توظيف 450 عاملا في الأغواط طبعا، وبعد إجراء المسابقة، نشرت قائمة النتائج لـ 249 عاملا فقط، والشباب يحتج اليوم، والبعض منهم أدخلوا الحبس بسبب الاحتجاج وبسبب كسر قوانين الحجر؛ فأين مصير 201 منصب؟ لقد اتصلنا بمدير المنطقة وقال بأنه لا يملك الغرف، فحبذا لو نوفد لجنة تحقيق في هذا الأمر، لأن الشباب يضغطون في هذا الاتجاه، ويبحثون عن مصير 201 منصب، هذا من جهة، من جهة ثانية رأينا شركة سوناطراك والتي هي من أقوى الشركات في العالم، قامت باستثمار في الشق الصحي في ولاية غرداية، بحاسي الرمل، وهذا شيء جميل، ونحن ننتظر أن تستثمر في منطقة بَلاّل، الذي هو تابع لبلدية حاسي الرمل في جانب الصحة، وخاصة مصلحة الحروق، التي هي تعنيها بالأساس في قطاع المحروقات، لأن هناك أخطار الحروق، وبعدد كبير، فنحن لدينا عجز في هذا الجانب، ولو أصيب شخص فسنأتي به إلى العاصمة، فحبذا لو تستثمر شركة سواناطراك في هذا الشق، خاصة مصلحة الحروق، والشيء الذي نركز عليه أنه في الكثير من عروض العمل يأتي الشباب ويجرون المسابقة وبعدها لا يظهر أي خبر عن التشغيل، ولا يدرون إذا ما نجحوا أو رسبوا ولا يظهر شيء، ونفس الشيء بالنسبة لـ 201 منصب، حبذا لو يوفد السيد الوزير لجنة تحقيق أو أن يضع حلا بشكل تام لهذه المناصب، ولهذه العروض التي تذهب ولا تعود.

شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد الوزير مجددا من أجل الرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد العضو على هذه التوضيحات وهذه الأسئلة كذلك.

بالنسبة للأغواط، صحيح هذه العملية كانت في 2019، وقد كانت مبرمجة في 2019 وتأخرت، فحقيقة أجريت مسابقة لـ 450 عاملا ونجح منهم 249 في المسابقة، والبقية سنعيد إجراء مسابقة ثانية لهم وقد اتفقنا مع السيد الوالي، المشرف شخصيا على هذه العملية مع مديري سوناطراك الجهويين.

أؤكد لك أن العملية ستجرى بكل شفافية، والهدف منها هو التحصل على كفاءات المنطقة، ولا يوجد أي مشكل يخص الغرف أو الإيواء، نعم لا عليه، فهذا راجع لتصريحات بعض المسؤولين، وأنا أقول لك إن هذا بالنسبة للمنشأة الجديدة المتواجدة في حاسي الرمل أو البوستينغ حاسي الرمل سوف يدخل حيز الشغل – إن شاء الله – ويزيد من طاقات البلاد في قدرات الغاز، نحن محتاجون لـ 450 عاملا كفؤا في هذه العملية، والكفاءات موجودة في ولاية الأغواط وسوف نباشر العملية – إن شاء الله – واتفقنا مع السيد الوالي بالتنسيق مع الإدارة المحلية ووكالة التشغيل وستكون بشفافية تامة، وسوف نقوم بالتنسيق معكم كذلك حتى تتأكدوا من شفافية وتكافؤ الفرص الذي سيكون في هذه المسابقة.

بالنسبة لاقتراحك الثاني هو اقتراح جيد، وأكيد أن سوناطراك استثمرت في غرداية، وسوف تستثمر في كل المناطق المتواجدة فيها من ناحية السلامة وكذلك من ناحية مصلحة الحروق، فقد كانت مطلوبة كثيرا في ورقلة وكذلك في حاسي الرمل، وسوناطراك وضعت خطة بالنسبة لهذا، وإن شاء الله سنتحدث عنها مستقبلا، وشكرا جزيلا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدتان والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات أمر مباشرة إلى السؤال، وهو سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير الطاقة المحترم ويتمحور نصه كالآتي:

سيدي الوزير،

لا شك – سيدي الوزير – وأنتم أدرى مني ومن غيري أن الطاقة هي المحرك الأساس لاقتصاد الدولة بل إن كل الاقتصاد يقوم عليها، الأمر الذي جعل الدولة تولي هذا القطاع الاهتمامات القصوى.

وتماشيا مع التطور الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري، وتلبية للطلب المتزايد على المواد البترولية المكررة، تمت برمجة ثلاث (03) مصاف من بينها مصفاة تيارت، هذه المصفاة التي تتربع على (500) هكتار من مجموع (1174) هكتار المخصصة للمشروع، وانطلقت الأشغال بها بتاريخ 2014/11/17، وقد تمت تهيئة الأرضية بنسبة 100٪، الأمر الذي جعل ساكنة ولاية تيارت وما جاورها يتنفسون الصعداء بمنحهم هذا المشروع الضخم الذي يفتح آفاقا كبيرة للتشغيل ومن شأنه أن يوفر (15000) منصب شغل مباشر و(1000) منصب غير مباشر، أما على مستوى المردودية في المدى المتوسط والبعيد فإن هذه المصفاة توفر على الدولة استيراد مواد بترولية مكررة تستغني بها في توفير العملة الصعبة، لكن سرعان ما تبدد الحلم فإذا بالمشروع يؤجل إلى غاية سنة 2022 فكان التخوف من تأجيله أو إلغائه، علما بأن ولاية تيارت منطقة زراعية رعوية بامتياز لكنها تخلو من المشاريع الكبرى كهكذا مشروع.

سيدي الوزير، من هذا المنبر: ما هو ردكم على تخوفات مواطني ولاية تيارت؟ وما هو مصير هذا المشروع الذي هو المتنفس الوحيد للولاية وما جاورها؟

تقبلوا – معالي الوزير – أسمى آيات العرفان والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد العضو المحترم، السيد أحمد بوزيان، على سؤاله المتعلق بإنجاز مصفاة تيارت، وقبل أن أجيب على انشغال السيد العضو المحترم أود أن أذكر بالدور الذي يقوم به قطاع الطاقة فيما يخص تمويل السوق الوطنية من المواد البترولية والتحديات الكبيرة التي يواجهها فيما يخص الاستثمارات اللازمة من أجل إنجاز المصافي، ومنشآت التخزين، وكذا التوزيع، للرفع من قدرات الإنتاج وضمان الاستمرارية في أداء هذه الخدمة من قبل شركتي سوناطراك ونفطال وشركائها، وكما تعلمون، سيدي العضو المحترم، فلقد شهد الاستهلاك الوطني للوقود والبنزين والديزال نموا سنويا مرتفعا، بنسبة 5.1٪ خلال الفترة الممتدة مابين 2000 و2019، حيث قفز الاستهلاك الداخلي من 5.6 مليون طن في عام 2000 إلى 14.4 مليون طن في 2019، في حين بلغت القدرات الحالية للتكرير بعد الانتهاء من برنامج إعادة تأهيل المصافي الثلاث: أرزيو، وسكيكدة والجزائر العاصمة بنحو 30 مليون طن، وذلك بزيادة طاقة 3.7 مليون طن مما سمح بإنتاج 13 مليون طن من الوقود، ما يكفي لتغطية الطلب نسبيا على البنزين وحوالي 84٪ من الطلب على الديزال، ولتلبية الاحتياجات على المدى القريب للطلب في السوق الوطنية، وقصد تثمين أفضل للنفط الخام أدرجت سوناطراك في برامجها تطوير بناء وحدة تكسير الفيول (Fuel) لإنتاج البنزين والديزال على مستوى مصفاة سكيكدة، كما يعمل الآن على مستوى الوزارة فوج عمل متخصص من الخبراء من أجل دراسة

خصائص الوقود لغرض الرفع من قدرات الإنتاج للمصافي الحالية من هذه المنتجات، دون اللجوء إلى تكرير – في فترة قصيرة – كميات النفط الخام للحفاظ على عائدات التصدير، والتخفيف من عجز ميزان المدفوعات.

كما برمج القطاع أيضا إنشاء 03 مصافي إضافية بقدرة 5 ملايين طن لكل منها، في حاسي مسعود وتيارت وبسكرة، تم الانتهاء من الدراسات التقنية والهندسية وتهيئة الأرض المخصصة لهذه المصافي الجديدة في نهاية 2017، وسوف يتم إنجاز هذه المصافي في إطار عمل الحكومة 2021 ـ 2024، من أجل تأمين الإمدادات الوطنية على المدى المتوسط والبعيد، وكذا الرفع من قدرات البلاد في النشاطات التحويلية، من أجل خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، بالإضافة إلى القضاء على الاستيراد.

للتذكير فقد شرع القطاع في إنجاز مصفاة حاسي مسعود بولاية ورقلة التي تعزز منتوجاتها المصفاة الحالية، مما يسمح بتلبية احتياجات ولايات الجنوب، لاسيما من الديزال الذي يتم جلبه حاليا من مصفاة سكيكدة مما يكلف شركة سوناطراك مصاريف إضافية من النقل والتخزين.

وأستغل هذه الفرصة لأذكر أن القطاع يبذل قصارى جهده للرفع من قدرات الإنتاج والتجسيد في أرض الواقع لهذه المشاريع، وسوف يتم إنجاز مشروع تيارت لمصفاة تيارت ـ إن شاء الله ـ في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، وتكون الانطلاقة الفعلية لهذه المصفاة في سنة 2022، شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد أحمد بوزيان إن كان يريد التعقيب؟ تفضل.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الوزير على هذه الإجابة، للتوضيح فقط، سيدي الوزير، لطالما انتظرت ساكنة ولاية تيارت الإعلان عن مناقصة لهذا المشروع الحلم إلا أنه تبخر وأفل ضوؤه، وصار ربما من الأحلام المجردة التي لا تتحقق، وأنا من هذا الموقع – سيدي الوزير – أردت أن أفتّكُ من سيادتكم ردا يشفي الغليل لأن ولاية تيارت أكثر حرمانا وأقسى إقصاءً، وتعتبر العاصمة الأزلية لولايات الظل؛ شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة، وشكرا للسيد العضو أحمد بوزيان.

أنا أؤكد لكم، أؤكد لكم بصفة رسمية في برنامج الحكومة، سيتم إنجاز 3 مصافي المقررة، وهي في برنامج الحكومة، وسيتم إنجازها وهي:

مصفاة حاسي مسعود، مصفاة تيارت، ومصفاة سكيكدة، وهي مبرمجة ومؤكدة في برنامج الحكومة الذي قد عرض عليكم في الغرفتين، وهو يتجسد، وهو نابع من برنامج السيد رئيس الجمهورية، أنا أؤكد لكم أن قطاع الطاقة برمج إنجاز مصفاة تيارت لكن كل مصفاة سوف تظهر حسب المخطط الموضوع لها بالنسبة للإنتاج الوطني، بالنسبة للقدرات الوطنية، وكذلك لتغطي الحاجيات المدروسة في تلك المنطقة والمنطقة المجاورة لها من المواد البترولية، أؤكد لكم كذلك أن تيارت وكل المناطق المجاورة لها قد خطط لها برنامج ضخم بالنسبة لقطاع الطاقة ولجلب الطاقات، كل الطاقات إلى هذه المنطقة، هناك برنامج قوي بالنسبة للمحطات التحويلية للكهرباء ذات التوتر العالي، خطوط كهرباء بطول 600 كلم من خطوط كهرباء التوتر العالي والمتوسط في تلك المنطقة وكذلك التحضير لتجسيد محطات توليد الطاقة عن طريق الطاقة الشمسية في منطقة تيارت، فأنا أؤكد لكم ـ السيد العضو ـ أن تيارت مثل باقي ولايات الوطن، ستستفيد من خطة بالنسبة للطاقة، وكذلك ستستفيد من التحول الطاقوي الذي هو برنامج سيجسده الفريق الحكومي، الذي تعهد أمامكم في تجسيد هذه الخطة، وعلى رأسه السيد الوزير الأول، شكرا جزيلا على السؤال.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع آخر وهو قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وسؤال السيد عبد الوهاب بن زعيم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الصحافة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

سؤالنا – السيدة الوزيرة – متعلق بملف شائك ومتشعب يمس الآلاف من شبابنا، الذين يعملون في إطار الشبكة الاجتماعية لسنوات عديدة بأجرة لا تتعدى 5 آلاف دينار، وإذ لا يمكن السكوت عن هاته القضية التي نعتبرها إهانة لدراستهم والعمل الذي يقومون به، وعليه؛

ـ ماهي استراتيجية وزارتكم المنتهجة لحل هاته القضية نهائيا؟ مع العلم أن مطلبهم ومطلبنا هو إدماجهم في مناصب عمل رسمية بأجرة لا تقل عن الحد الأدنى للأجور وهي 18 ألف دينار وتثبيتهم في مناصبهم الحالية كحل يضمن حقوقهم الاجتماعية كجزائريين يقدمون خدمة للوطن والمواطن.

مع العلم أن إجابتكم جد منتظرة من آلاف الشباب مع فائق الاحترام والتقدير، معالي الوزيرة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على هذا السؤال.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي

أسرة الإعلام،

أولا في مستهل الإجابة على سؤالكم، سيدي العضو، أشكركم على اهتمامكم بالفئات الهشة من المجتمع، لاسيما فئة عمال الشبكة الاجتماعية، محل السؤال، ومن هذا المنبر أتشرف بتقديم التوضيحات التالية:

أولا: نحن نؤكد أننا نولي أهمية بالغة للطبقة الكادحة، بل ونكن لها احتراما بالغا، نظرا للمجهودات التي تبذلها في خدمة الدولة والمجتمع، في جل الهيئات والمؤسسات التي تشغلها وفي سعي الدولة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عبر ترقية العنصر البشري، والاهتمام به، بذلت الكثير من المجهودات، وخاصة بالنسبة للأسر المعوزة، ومن هم من دون دخل، وفي سبيل ذلك أود أن أعرج على مفهوم الأجهزة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والهشة في سوق العمل، حتى نفهم كيف يعمل هذا الجهاز، ومن بينها جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS) الموجه لفائدة الأشخاص دون المؤهلات العلمية، الذي يسعى إلى إدماج الضمان الاجتماعي لهم عن طريق إكسابهم خبرة مهنية ترفع قابلية توظيفهم مستقبلا، وبهذا الصدد يجب التذكير ببرنامج منحة النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) المستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 ـ 336، وهذا تطبيقا لأحكام المرسوم التشريعي رقم 94 ـ 08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 94، الذي تم استخلافه فيما بعد بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 305، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12 ـ 79، وهذا يهدف إلى تشغيل الأشخاص في حالة الهشاشة الاجتماعية التي تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 سنة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين، وتستفيد هذه الفئة من تعويض شهري بما فيها التغطية الاجتماعية، وفي هذا السياق فقد تقرر سنة 2011 إدماج جميع المستفيدين من برنامج الشبكة الاجتماعية (IAIG) ضمن جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS)، طبقا لقرار المجلس الوزاري المشترك، المؤرخ في 22 فبراير 2011، والجدير بالذكر أن مصالح وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، قد باشرت عمليات تحسيسية بداية من سنة 2019، بغرض استهداف المستفيدين من هذا الجهاز ببرامج تكوينية وتأهيلية على مستوى القطاعات، ومنها قطاع التكوين المهني، إذ إن هذا من أجل تحضيرهم للاستفادة من أجهزة أخرى في حالة رغبتهم في ذلك ومنها جهاز القرض المصغر، أو أجهزة أخرى قبل نهاية مدة عقودهم، كما تجدر الإشارة إلى أنه تقرر استثنائيا تمديد عقود

المستفيدين من برامج الشبكة الاجتماعية (IAIG) لمدة سنتين اعتبارا من شهر جوان 2019 إلى غاية شهر جوان 2021، كما أن مصالح القطاع تعطي الأولوية القصوى لهاته الفئة من المواطنين من خلال مرافقتهم واستهدافهم ببرامج تكوينية من أجل تنمية وتعزيز قدراتهم التأهيلية.

وفي الأخير، فإن قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، يولي أهمية بالغة للعناية بهذا الملف، وهذه الفئة الكادحة، التي تستحق منا كل التقدير، ونعكف حاليا على دراسة كل السبل المتاحة من أجل إيجاد الحلول الملائمة للمستفيدين، بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، وأؤكد أننا نولي أهمية بالغة جدا لهذه الفئة التي تقدم خدمات على مستوى جميع القطاعات؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة على الإجابة؛ أسأل السيد عبد الوهاب بن زعيم هل يريد التعقيب؟ تفضل.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

سأكون صريحا معك – السيدة الوزيرة – هذه الإجابة لست مقتنعا بها، هل يعقل ونحن في 2020، أن الناس تتعامل بـ 1 دولار لليوم؟ هذه لمدة 20 سنة وليس مدة عامين أو ما يزيد، من الثامنة صباحا إلى الخامسة مساء في اليوم وفي إطار الشبكة الاجتماعية أي 100 دينار جزائري لليوم الواحد!! بمعنى أوضح: هؤلاء الأشخاص تعمل مقابل كأس حليب وقطعة من الخبز!!! لمدة 20 سنة، من الثامنة إلى الخامسة، هذا غير مقبول سيدتي الوزيرة، يعملون من أجل كأس حليب وقليل من الخبز!! ويعملون اليوم بأكمله...

من فضلكم دعوني أكمل، نعم لمدة سنوات هناك فئة من الجزائريين تعاني ممن نسميهم «الشبكة الاجتماعية» تحت خط الفقر بـ 5000 دج هذا غير معقول!! سنوات وهم يقومون بواجبهم في مختلف الشبكات العمومية، يخدمون المواطن، حان الوقت للاعتراف بهم، أولا كمواطنين جزائريين وثانيا كعمال جزائريين أدوا واجباتهم.

السيدة الوزيرة،

أخاطبكم بصفتكم عضوا في الحكومة، وأعرف أننا في أزمة مالية، ولكن يجب أولا أن نعترف بهم، ونلتزم معهم بقوانين تنصفهم، وتدمجهم كعمال لكي يستفيدوا من حقوقهم وينالوا تقاعدهم، خاصة أن منهم – منذ سنوات كثيرة – من هو مقبل على التقاعد، لذلك أود أن أقترح عليكم وعلى الحكومة هاته الحلول، وحتى إن لم تكن منصفة فهي بداية لحل هذه القضية.

1 ـ تحويل عمال الشبكة بالتوقيت 5 ساعات، بما أن معظمهم في الجماعات المحلية، المطاعم، المدارس، ومصالح النظافة، هذا التحويل لن ينجر عنه أثر مالي كبير ويمكنهم الاستفادة من التقاعد وبأجرة مقبولة حسب ما ينص عليه القانون، ويصبحون يأخذون أجرة 10 آلاف دينار.

2 ـ وهذا مهم جدا، وجب على مصالحكم الوزارية القيام بتطهير المستفيدين إسما، إسما في كل الولايات، ثم على مستوى قطاع العمل لعقود الإدماج المهني حتى يتم تحديد الأشخاص كما حدث على مستوى قطاع وزارة العمل، حتى يتم تحديد انتقاء الأشخاص الواجب استفادتهم وتحويلهم إلى التوقيت الجزئي كعمال مرسمين.

3 ـ معالي الوزيرة، هناك مئات المناصب الشاغرة في شبكات الإدماج الاجتماعي، تنتظر موافقتكم، وهي مناصب شاغرة، ومديريات على مستوى الولايات تنتظر منكم ذلك، وهي مناصب مالية جاهزة، فلماذا نترك شبابنا وبإمضاء بسيط وتوقيع بسيط من معاليكم تستطيعون إنقاذ المئات من الشباب من الشارع؟

4 ـ وأخيرا، الصندوق الخاص للتضامن موجود في الوزارة بملايير مكدسة عندكم، وأنا أقولها وأعرف ما أقول وأنتم ـ السيدة الوزيرة ـ تعلمون ذلك، هاته الملايير من خزينة الدولة للشعب ضخت في وزارتكم لتجسيد البرامج التضامنية، لكن للأسف أيضا تنتظركم وتنتظر تأشيرتكم وإمضاءكم، للسماح للمديريات بتقديم المساعدات للمسنين والمطلقات والمصالحة الوطنية، والاحتياجات الاجتماعية.

السيدة الوزيرة،

أنتم مسؤولون أمام الله وأمام الشعب، وأمام رئيس الجمهورية ـ لقد أكملت سيدي رئيس الجلسة وأنا في وقتي ـ عن فئة لا حول لها ولا قوة، وهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي أتكلم عنها، وأنتم في خدمة الشعب ومساعدة المحتاجين والفقراء، وهاته مسؤوليتكم اختارها لكم القاضي الأول في البلاد.

وفي الأخير، وجب إعادة النظر معالي الوزيرة ـ وهو أمر مهم سيدي رئيس الجلسة ـ في الفئة المنتهية عقودهم من الجامعيين حاملي الشهادات، فبعد أن يعمل الواحد منهم 6 سنوات بعدها يجد نفسه في الشارع، جددوا لهم العقود حتى يفرجها الله، فهم أبناء الجزائر، دون أن ننسى الاحتياجات الخاصة فهي معاناة رباعية، العجز، المرض، البطالة، الحجر؛ اللهم اشهد أنني بلغت، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن للسيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة الوزيرة: نشكر السيد العضو على هذا الحماس الذي يحمسنا أيضا، لأننا قلنا إن الملف (DAIS) نولي له أهمية بالغة وسنأخذ اقتراحات السيد العضو في الحسبان، من خلال دراسة الملف مع جل القطاعات الوزارية.

بالنسبة لحاملي عقود جهاز الإدماج الاجتماعي، وحاملي الشهادات الجامعية، أقول للسيد العضو، إن هؤلاء يدخلون في إطار الإدماج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336، وتم تحويل هؤلاء المستفيدين الذين يبلغ عددهم حوالي 360.94 مستفيد في شهر نوفمبر 2019، إلى جهاز نشاطات الإدماج المهني (DAIP)، المسير من طرف قطاع العمل والضمان الاجتماعي، وفقا لتدابير المرسوم التنفيذي 19 ـ 336، وسيتم إدماج هؤلاء الشباب على مستوى الإدارات والمؤسسات التي يشتغلون بها، وفقا للرزنامة المنصوص عليها في نفس المرسوم، فلابد من التمييز بين هذا الجهاز وبين جهاز (DAIS)؛ وفيما يخص إيلاء الأهمية لفئات المسنين وذوي الاحتياجات، فأنا أؤكد على أن هذا من أولويات القطاع، ومن أولويات سياسة الحكومة، وبدأنا في التجسيد فعلا منذ المصادقة على مخطط عمل الحكومة، ونحن نرحب بأي اقتراح الأعضاء على مستوى قطاعنا وأبواب قطاع وزارة التضامن مفتوحة للسادة الأعضاء، من أجل مناقشة هذه الاقتراحات؛ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الآن ننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والكلمة للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤالي طبقا للأحكام المعمول بها في طرح الأسئلة الشفوية في مجلس الأمة، وهو موجه إلى السيد المحترم وزير الفلاحة والتنمية الريفية، سؤالي كان له شطران، الشطر الأول الذي تقدمت به حول الأمن الغذائي، والسؤال الثاني ها هو اليوم أمامنا، فالشطر الأول تمت الإجابة عليه من طرف وزير الفلاحة السابق، والسؤال الموجه إليكم اليوم هو على النحو التالي:

سيدي الوزير المحترم؛

لقد أنشئت المتوسطية للتبريد من طرف مجلس مساهمات الدولة في 2010/03/17، بهدف تطوير القدرات العمومية في مجال تخزين المنتجات الفلاحية والحيوانية.

المهام الرئيسية للشركة، تكمن في المساهمة في تنظيم سوق المنتجات الفلاحية الطازجة، وتكوين مخزون احتياطي من المواد الواسعة الاستهلاك ومن البذور، كما تختص أيضا في تقديم خدمات التخزين المبرد، وتصدير الفائض من المنتجات الفلاحية الطازجة، وكذا استيراد المواد الغذائية.

إن إنشاء هذه الشركة يندرج في إطار السياسة المنتهجة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لبلوغ الأهداف الكبرى المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي والتقليص من حجم التبعية للخارج.

إن الإصلاحات المنتهجة في القطاع منذ 2008، المتعلقة أساسا بسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

البرنامج المسطر من طرف المتوسطية للتبريد هو الوصول إلى تجنيد قدره 1 مليون م^3، هذا للانتهاء من برنامج التنمية الممتد بين 2010 و2014، بما في ذلك التبريد الإيجابي والسلبي.

ولمباشرة نشاطها، فإن الشركة كانت مدعوة لضم فروع التخزين المبرد التابعة لمجمعي (SOTRACOF et AGROFROID)، اللذان يحوزان على 14 مخزن تبريد بقدرة 81000 م^3، في 14 منطقة من الوطن، كما تستفيد الشركة من نقل ملكية 23 مخزن تبريد من الشركات العمومية المنحلة: (ONAFLA - AMAPSA - OREFIC -) و"تعاونية كوبسام"، بحجم

إجمالي يقدر بـ 274500 م^3 من التبريد في 23 منطقة من الوطن.

إن هذه المخازن كانت متوقفة عن النشاط منذ سنوات عديدة وقد استفادت من برنامج تهيئة خاصة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكان مبرمجا أن تكون عملياتية خلال سنة 2011/2010.

وهنا نقدم السؤال التالي:

معالي الوزير الفاضل، أين وصلت عملية الإنجاز التي انطلقت منذ سنة 2011، للبرنامج المستقبلي لشركة المتوسطية للتبريد؟ والمتضمن إنجاز 50 مخزنا جديدا بطاقة إجمالية قدرها 632.500 م^3 موزعة على الشكل التالي:

– مخازن التجميع 9: وتتمركز في مناطق الإنتاج.

– القواعد اللوجستيكية: 11 وتتمركز في المراكز الحضرية الكبرى للاستهلاك.

– غرف التخزين والتوزيع: 21 وتتمركز في التجمعات السكنية الكبرى.

– مجمع اللحوم: 01 منطقة الوسط.

ولضمان تموين الضواحي البعيدة في الجنوب الكبير تم تخصيص ثمانية مخازن بطاقة إجمالية تقدر بـ 32500 م^3.

وزيادة على كل هذه الهياكل، يتضمن برنامج التنمية توسيع قدرات التخزين، عن طريق تهيئة مجمعين للحوم في كل من سكيكدة ومستغانم ومنطقة الوسط، بطاقة إجمالية تقدر بـ 90.000 م^3.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ والكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدات والسادة الوزراء،
أيها الجمع الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الخالص إلى السيد مصطفى جغدالي المحترم، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، المتعلق بالوضعية الحالية لإنجاز المنشآت اللوجستية المسندة، كما تفضل، إلى المؤسسة المتوسطية للتبريد «FRIGOMEDIT» وردا على سؤالكم يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

بالفعل لقد سطرت الدولة برنامجا هاما يهدف إلى رفع وتطوير قدرات التبريد، والذي يعد من أهم المشاريع العمومية، هدفه رفع قدرات التخزين الوطني، وضبط السوق من خلال امتصاص الفائض في الإنتاج الفلاحي من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتنويع قنوات التوزيع والتسويق والتخزين، لفائدة كل من المستهلك للسوق المحلية، والمنتجين والمصدرين.

وقد أسند تنفيذ هذا البرنامج إلى المؤسسة المتوسطية للتبريد «FRIGOMEDIT» والتي تعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية، ذات طابع تجاري محض، تابعة لمجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك «AGRO- LOGISTIQUE»، وتنفيذا للائحة مجلس المساهمات الدولة (CPE)، رقم 05 ـ 102، المؤرخ في 17 مارس 2010، والتي بموجبها كلفت المؤسسة بتنفيذ برنامج جديد وطموح، يتضمن مبدئيا إنجاز 50 وحدة تبريد عصري، بطاقة تخزين إجمالية تقدر بـ 627500 م^3، وذلك للمساهمة في الرفع من قدرات التخزين الوطنية، والموزعة على كامل التراب الوطني، على أن يتم ذلك بتمويل بنكي خاضع لرزنامة تسديد محددة.

غير أنه في سنة 2018، تم تعديل حجم برنامج المنشآت الجديدة وفق لائحة مجلس مساهمات الدولة، (CPE)، رقم 08 ـ 159، المؤرخة في 11 جانفي 2018، والذي كان مفاده تكملة المشاريع التي كان الانطلاق في إنجازها وتدعيمه بمشاريع جديدة في المناطق الجنوبية خاصة، حيث أصبح البرنامج المعدل يشمل 30 وحدة، من بينها وحدتان جديدتان بجنوب البلاد، على منطقة المنيعة وتيميمون، وبحجم إجمالي قدرهُ 383500 م^3، عوض 50 وحدة بحجم 627500 م^3، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعديل مكن من:

ـ الاحتفاظ بالمشاريع المبرمجة في الجنوب، وتدعيمها بوحدتين جديدتين، وهذا لتشجيع هذه المناطق على الإنتاج الفلاحي، علما أن نسبة عالية من المنتوج الفلاحي خاصة الشتوي منه هي منتجة في مناطق الجنوب الجزائري، وأكبر منطقة فلاحية موجودة ـ كما تعلمون ـ بالجنوب على

غرار ولايات بسكرة؛ الوادي، المنيعة، أدرار... إلخ

ـ إلغاء بعض المشاريع المبرمجة في المناطق الشمالية، وهذا أخذا بعين الاعتبار الاستثمارات التي هي في طور الإنجاز من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص، علما بأن المؤسسة ملزمة بالنجاعة الاقتصادية وتكييف نشاطها وفق خصوصيات السوق، وأولويات الدولة.

أما فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ برنامج إنجاز منشآت جديدة فقد تم استلام وحدتين وهما:

1 ـ وحدة تبريد بولاية الوادي بقدرة تخزين 20000 م^3 والتي تم استلامها في 2017، ودخلت حيز الاستغلال إذ تعتبر هذه الوحدة قطبا هاما لتخزين المنتجات الغذائية، ولاسيما البطاطا والتمور، الموجهة للاستهلاك الوطني والتصدير.

2 ـ وحدة تبريد ببوفاريك، بقدرة تخزين 20000 م^3 والتي دخلت حيز الاستغلال لتخزين المنتجات الغذائية الموجهة للاستهلاك الوطني والتصدير.

ومن بين 21 وحدة تبريد التي هي في طور الإنجاز، هناك 3 وحدات تبريد منتهية الأشغال، وهي حاليا في طور اختبارات النجاعة التقنية، وسيتم استلامها خلال الأيام المقبلة، وهي: وحدة تبريد وهران، الكرمة 30000 م^3، ووحدة تبريد المدية، بني سليمان، بسعة 15000 م^3، ووحدة تبريد الشلف، بسعة 30000 م^3، أما بالنسبة لوحدتي التبريد الموجودتين في الأغواط بوشاكر، بسعة 10000 م^3، وتندوف بسعة 5000 م^3، فهما في المرحلة الأخيرة وسيتم استلامهما في أقرب الآجال؛ ونظرا للعوائق التي عرفتها بعض المشاريع ونقص الكفاءة والخبرات المختصة لإنجاز منشآت التبريد العصرية، إلا أن مجمل هذه المشاريع عرفت – منذ 2019، خاصة شهر أوت إلى يومنا هذا – تقدما في الإنجاز، لاسيما المشاريع المتمركزة في الجنوب، وأقصى الجنوب، كعين صالح، غرداية، بشار، ورقلة، إليزي وجانت.

كما نحيطكم علما أن وحدات التبريد المتبقية تعرف تطورات ملحوظة في تقدم الأشغال، بوتيرة متفاوتة وتتعلق بـ:

1 ـ أدرار على مستوى رقان، بسعة 4000 م^3.
2 ـ غرداية على مستوى متليلي، بسعة 4000 م^3.
3 ـ ورقلة على مستوى تقرت، بسعة 4000 م^3.
4 ـ تمنراست بعين صالح، بسعة 4000 م^3.
5 ـ تبسة بالشريعة، بسعة 5000 م^3.
6 ـ تيسمسيلت على مستوى خميستي، بسعة 5000 م^3.
7 ـ بشار بالمنطقة الصناعية، بسعة 10000 م^3.
8 ـ غرداية بواد نشو بسعة 5000 م^3.
9 ـ تيارت بأولاد منصور بسعة 15000 م^3.
10 ـ أدرار بأدرار بسعة 15000 م^3.
11 ـ عين الدفلى بعين الدفلى بسعة 30000 م^3.
12 ـ إليزي بجانت بسعة 4000 م^3.
13 ـ إليزي المدينة بسعة 5000 م^3.
14 ـ ورقلة بورقلة بسعة 15000 م^3.
15 ـ سكيكدة بسعة 30000 م^3 في حيز الاستغلال ولم تنطلق أشغال إعادة التأهيل بعد.
16 ـ بمستغانم بسعة 30000 م^3، وهي في مرحلة الدراسة وهي في انتظار تسوية العقار.

أما فيما يخص وحدات التبريد السبع المتبقية، فقد تم الإعلان عن مناقصات وطنية ودولية، منها 4 وحدات تبريد، عرفت هذه الأخيرة تطورات متباينة فيما يخص إسناد المشروع إلى مؤسسات المتابعة وإسناد الأشغال، وهي:

ـ أدرار ببرج باجي مختار بسعة 4000 م^3.
ـ بسكرة بالعالية، 20000 م^3.
ـ تمنراست، بسعة 10000 م^3.
ـ ورقلة، بحاسي بن عبد الله، بسعة 15000 م^3.

والثلاث المتبقية من السبع فإن المؤسسة "المتوسطية للتبريد" بصدد تسوية وضعية العقار المتعلق بها، وعقود الامتياز، خاصة:

ـ أدرار، تيمون بسعة 5000م^3.
ـ ورقلة، حاسي مسعود 4500 م^3.
ـ غرداية، بالمنيعة بسعة 5000 م^3.

وعليه، فإن قطاعنا الوزاري يتابع دوريا وبصرامة عملية إنجاز برنامج الاستثمار المخصصة لإنجاز واستحداث وحدات التبريد المسند تنفيذها وإنجازها إلى المؤسسة المتوسطية للتبريد «FRIGOMEDIT»، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات التخزين ـ كما تفضلتم ـ والمساهمة بشكل فعال في عملية ضبط المنتوجات الفلاحية، خاصة الجنوبية منها، وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد التعقيب؟ تفضل.

السيد مصطفى جغدالي: شكرا للسيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات، ولكن كنا نأمل – لأن هذا السؤال طرح سنة 2018 – أن يبرمج هذا السؤال قبل شهر رمضان المبارك، لفك اللغز، الذي يتكلم عنه بعض الوزراء ومنهم السيد وزير التجارة، لأنه يطلب أن تكون له القوة والإمكانيات اللازمة حتى ينظم السوق الوطنية للخضر والفواكه واللحم وعدة مواد ضرورية للمواطن الجزائري، وعدم تغليط الرأي العام على أن الموالين والتجار هم من يقوم باحتكار السوق الوطنية ورفع أسعار المواد الأولية، والسؤال الذي قدمناه للسيد وزير الفلاحة المحترم هو أحسن دليل على أن الدولة عازمة من خلال وزارة الفلاحة وبرنامجها الطموح المستقبلي، على تنظيم السوق الوطنية وتدعيم الفلاح، وإعطائه تفاؤلا لكي لا ينقطع عن الإنتاج، طالما إنتاجه مباع مسبقا، ومن هذا المنبر نشكر السيد الوزير على التنظيم الجديد للمؤسسة المتوسطية للتبريد، وسؤالنا كان منذ عام إلى يومنا هذا، وعلى حد علمنا أن برنامج «فريقو ميديت» مجمد ونحن نطلب من خلال هذا السؤال رفع التجميد عن هذا البرنامج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ هل يريد السيد الوزير الرد على التعقيب؟

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ ونشكر السيد العضو على الاهتمام، وعلى هذا السؤال الذي هو مهم، ويدخل في إطار العمل الحكومي، وخاصة قطاع الفلاحة، كما تعلمون، هناك ديناميكية كبيرة يشهدها القطاع، وخاصة، كما تفضل السيد العضو المحترم، شهر رمضان شهد وفرة للمنتوجات الفلاحية الجزائرية، وكانت فيه عروض إنتاج، وهذا جاء بفضل الله ثم بجهد الفلاحين وجهد المربين الجزائريين، وتأطير وتدعيم الدولة والمرافقة التقنية لقطاع الفلاحة والتنظيم المهني، وأنا أوافقه في تدعيم هذا المسعى، خاصة قدرات التخزين وفي المناطق الجنوبية الحارة، ولأهلنا في الجنوب، في إطار ضبط الشُعب والتوزيع وحق إعطاء الفرصة لجميع المستهلكين الجزائريين على مستوى التراب الوطني، قطاع الوزارة يعمل ساهرا على تنفيذ هذه البرامج والمتابعة – كما قلت – الدورية والصارمة منذ تولينا لهذه المسؤولية، لإنجاز هذه المشاريع خدمة للساكنة ونخص بالذكر المناطق التي ذكرتها، المناطق البعيدة التي يجب فيها توفير جميع المواد الأساسية، خاصة المواد الاستهلاكية، وأنا ألتزم مع السيد العضو والحضور الكريم على مرافقة ومتابعة ميدانية لهذه المشاريع مشروعا بمشروع، لإتمامه خاصة في الآجال المحددة وخاصة بمرافقة السلطات المحلية لرفع جميع العراقيل البيروقراطية أو بعض العراقيل في الإنجاز والتنفيذ، وسوف نسهر لإنجاز هذه المشاريع، خاصة مشاريع المناطق الحدودية – التي كما تعلمون – تدخل في إطار ضمان وفرة المنتوج الغذائي، وسوف تكون مناطق لمنصات التوضيب والتعليب، وإنشاء قيمة مضافة للشغل والعمل في هذه المناطق الحدودية والمناطق الجنوبية وتكون ـ إن شاء الله ـ منطلقا للتصدير نحو إفريقيا، ونحن ـ كما قلت ـ في عقد الشراكة (AGRICAF) وسوف تكون لها أبعاد استراتيجية ـ إن شاء الله ـ وهذا ما يبين أهمية هذا السؤال، وأهمية هذه المشاريع التي لها بعد استراتيجي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة؛ نبقى دائما مع نفس القطاع، والكلمة للسيد ناصر بن نبري الذي سيطرح السؤال نيابة عن زميله السيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد ناصر بن نبري (نيابة عن السيد أحمد بوزيان):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

السيد رئيس الجلسة،
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء، والطاقم المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن زميلي أحمد بوزيان، أتوجه بهذا السؤال الشفوي إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الآتي نصه:

السيد الوزير،

في الوقت الذي تدعو فيه الدولة الجزائرية إلى البحث

عن البدائل الاقتصادية في جميع المجالات، طاقوية كانت أم فلاحية، مع التركيز على الاكتفاء الذاتي كخطوة أولى، نرى الكثير من التعسفات التي تمارس هنا وهناك، كالذي يحدث فيما يسمى بالمستثمرات الفلاحية التي يشترك أصحابها مع أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال ممن لديهم رغبة ملحة في الاستثمار في المجال الفلاحي، غير أن القوانين المعمول بها مجحفة إلى حد ما، حيث يشارك المستثمر بنسبة 66٪ ، في حين تكون مساهمة المالك في حدود 34٪، على سبيل القرض فقط، في حين أن قيمة الاستثمار كاملة تكون من قبل المستثمر وهي حقيقة مؤلمة وقفنا عليها في أكثر من مناسبة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، ففي كثير من الأحيان يمارس المالك الشغب والابتزاز، ليبقى المستثمر والاستثمار رهينة مزاج المالك في ظل وجود سياسة اجتماعية عقيمة ما زالت تنتهجها الدولة على حساب الاستثمار والمصالح العليا للوطن على الرغم من عدم نجاعتها.

السيد الوزير،

فمن خلال هذا التحليل، لم لا نرفع الغبن عن الاستثمار باعتباره آلية تسعى إلى تطوير البلاد والنهوض بها من خلال استحداث قوانين مرنة تمكن المستثمر الحقيقي من امتلاك الأرض واستصلاحها مع مراعاة حق المالك بتعويضه عن ذلك؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ أسمى آيات الشكر والعرفان.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ فليتفضل السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

أيها الجمع الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الخالص إلى السيد أحمد بوزيان ونائبه في إلقاء السؤال، على اهتمامه بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق باستحداث قوانين مرنة، تمكن المستثمر الحقيقي من امتلاك الأراضي واستصلاحها مع مراعاة حق المالك في التعويض عند ذلك.

وعليه، يشرفني أن أنوه إلى سيادتكم أن قطاعنا الوزاري يولي أهمية كبيرة، ويعمل عبر مختلف سياساته الفلاحية، على تشجيع النشاط الفلاحي الضامن الأساسي للأمن الغذائي للبلاد. أما بخصوص سؤالكم، وبالنظر إلى الوضعية السائدة على مستوى المستثمرات الفلاحية، رأينا أنه من الضروري إعادة تأهيل وبعث ديناميكية على هذه الفضاءات الفلاحية باعتبار الإمكانات الكبرى التي تحتويها.

وأمام الصعوبات التي واجهتها هذه المستثمرات اعتمدت السلطات العمومية تنظيما يرتكز أساسا على فتح مبدأ شراكة، عملا بأحكام المادة 21 من القانون رقم 10 – 03، المؤرخ في 15 غشت 2010، الذي يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بهدف تطويرها وجعلها مستثمرات ذات قدرات فلاحية عالية، وذات جودة.

إن الشراكة في مفهوم هذا القانون تعتبر اتفاقا يساهم فيه كل شريك بجزء من وسائل الإنتاج، قصد تثمين ورفع القدرات الإنتاجية للمستثمرة الفلاحية، كما يتعين على صاحب الامتياز المساهمة المباشرة بالعمل في المستثمرة، وفي هذا الإطار ومن أجل الحماية القانونية للأشخاص الراغبين في الشراكة، بادر قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بإعداد منشور وزاري مشترك، الحامل لرقم 1809، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 2017، والذي يهدف إلى توضيح بعض أهداف القانون وبعض نصوصه التطبيقية، وكذا تبسيط وتوحيد إجراءات تنفيذه، منها: مبدأ الشراكة واحترام نسبة المشاركة المحددة بنسبة 66/34؛ عملا بأحكام المادة 62، من الأمر رقم 09 – 01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، مما يضمن مشاركة المستفيد في النشاط الفلاحي للمستثمرة.

إن مخطط عمل القطاع في إطار برنامج الحكومة الذي تم اعتماده من طرف البرلمان بغرفتيه والرامي إلى إجراء تعديلات في كل الأنظمة القانونية الخاصة بالقطاع الفلاحي، لاسيما تلك المنظمة للاستثمار في المجال الفلاحي، وذلك

بما يحفظ حقوق المستثمرين الفاعلين، وبما يضمن نجاعة العمل الاستثماري والاستغلال الأمثل لكل إمكانياتنا، خاصة الطبيعية وخاصة العقارية منها من جهة أخرى، وإذ يهدف المخطط إلى:

- ترقية وتشجيع المشاريع الكبرى المهيكلة والمدمجة بالنسبة للشُعب الإستراتيجية.

-تشجيع حاملي المشاريع المصغرة للشباب المقاول في شكل تعاونيات.

- التخفيف من إجراءات حيازة العقار من خلال استحداث شباك موحد متعدد القطاعات على المستوى المحلي من أجل المعالجة السريعة لطلبات الاستثمار.

- تقليص آجال إعداد العقود، كما يهدف إلى تطهير العقار الفلاحي، سعيا وراء طمأنة المستثمرين وتشجيع الاستثمار الفلاحي، وبالفعل فقد تم المبادرة في تجسيد هذا المخطط عبر إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالعقار الفلاحي، والنصوص التطبيقية لها، بنظرة تحفيزية وتشجيعية للاستثمار، ونذكر منها القانون الخاص بالحيازة للملكية العقارية (APFA 1983) ، قانون 83 – 18، والقانون المنظم للإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة، قانون 10 – 03، سنة 2010، ففي هذا الإطار فإنه جار العمل على وضع ميكانيزمات وإجراءات جديدة تنظم عمّلية منح الأراضي المعنية، وذلك بالاعتماد على هيئات سيتم استحداثها، بمرافقة المستثمرين، وإزالة العقبات التي تحول دون تجسيد مشاريعهم الاستثمارية، مع توجيههم وما يتماشى مع السياسة التنموية للفلاحة المعتمدة، وفي إطار الإلمام بالمعطيات الميدانية الحقيقية، استحدث نظام معلوماتي بالرقمنة على مستوى وزارة الفلاحة، يعمل على إحصاء ومرافقة المستثمرين ومتابعة استثماراتهم، وضمان الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي الممنوح، وأيضا من باب الاطلاع على العقبات التي تعرقل الاستثمار الفلاحي، بشكل يوضح مجال تدخلاتنا التي تكون بلا أدنى شك مستمرة وقابلة للتحيين، وفق ما يطرأ من حالات يفرضها الواقع الميداني الدائم التغيير.

تلكم هي التوضيحات التي أردت أن أفيدكم بها في الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد ناصر بن نبري إن كان يريد التعقيب، تفضل.

السيد ناصر بن نبري (نيابة عن السيد أحمد بوزيان): شكرا سيدي الوزير على هذه الإجابة القيمة، وفقكم الله.

السيد رئيس الجلسة: ننتقل الآن إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع السكن والعمران والمدينة مع الأخ السيد رشيد بوسحابة لطرح سؤاله، فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد نائب الرئيس، رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة: طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمواد من 93 إلى 99 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أطرح على السيد الوزير سؤالا شفويا، هذا نصه:

لا يزال أغلب المستفيدين من مشاريع السكن بصيغة «التساهمي» (LSP)، في ولاية الجزائر العاصمة على وجه الخصوص وفي غيرها من ولايات الوطن ينتظرون استلام شققهم منذ سنوات، حيث رغم دفعهم المستحقات المالية المطلوبة، لم يستلموا بعد شققهم التي ظلوا يحلمون بها، فهناك من دفع سعر الشقة كاملا دون أن يستلم مفاتيحها، في الوقت الذي يعيش معظمهم أزمة سكن خانقة، جعلتهم يستأجرون سكنات من الخواص بأسعار باهظة، بعد أن يئسوا من الانتظار الطويل الذي قارب 10 سنوات، بالنسبة لبعض المشاريع، عوض 18 شهرا، أو 3 سنوات

على الأكثر، وهم في أغلبيتهم من الموظفين المتوسطين (Fonctionnaires de classe moyenne) وجدوا أنفسهم في متاهة لا مخرج لها، بسبب تأخر إنجاز المشاريع وتوقف العديد منها لأسباب مختلفة، أهمها تهاون مؤسسات الإنجاز وعدم جديتها في إتمام السكنات في آجالها المحددة في دفتر الشروط، وتأتي في مقدمتها مؤسسة (باتيجاك) (BATIGEC)، التي عرفت عدة مشاكل في إنجاز مشاريعها السكنية.

السيد الوزير المحترم؛

1 – ما هي وضعية هذا النوع من السكنات بالأرقام إلى غاية يومنا هذا؟

2 – وما هو مصير هذا النوع من السكنات التي يجري إنجازها بالعاصمة على الخصوص وفي باقي ولاية الوطن؟

3 – وما هي الإجراءات المتخذة لاستلامها؟

4 – هل هناك أجندة محددة سلفا لإنهاء هذا الكابوس قريبا؟

وتقبلوا –السيد الوزير المحترم– إحتراماتي وشكري للجميع على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة، المحترم،

السيدة الوزيرة، زميلي السيد الوزير،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل– مشكورا – السيد عضو مجلس الأمة المحترم، رشيد بوسحابة، بطرح سؤاله الشفوي، الذي يستفسر من خلاله عن وضعية المشاريع السكنية بصيغة الاجتماعي التساهمي، التي تعرف تأخرا واضحا في الإنجاز والإجراءات المتخذة لاستلامها بولاية الجزائر على وجه الخصوص؛ وعليه يشرفني أن أفيد سيادتكم بالتوضيحات التالية:

بالنسبة للأرقام في البداية، أذكر بمشاريع صيغة الاجتماعي التساهمي التي فاقت 317000 وحدة سكنية على المستوى الوطني، حيث تم الإنتهاء من إنجاز ما يقارب 287000 وحدة سكنية، لتبقى حوالي 30000 وحدة سكنية قيد الإنجاز، منها 10000 وحدة سكنية متوقفة وتعاني فعلا من مشاكل عدة، على رأسها تقاعس المرقين في إنجاز مشاريعهم، والأمر نفسه بالنسبة لولاية الجزائر التي تعرف تسجيل حصة هامة من برنامج سكنات الاجتماعي التساهمي تفوق 42000 وحدة سكنية، حيث تم تسليم 27000 وحدة سكنية إلى غاية اليوم.

أما المشاريع التي لا تزال في طور الإنجاز فتقدر بحوالي 15000 وحدة سكنية، يعني 50٪ بالنسبة للمشاريع المتبقية على المستوى الوطني، ويرتقب تسليم حصة تقارب 3000 وحدة سكنية خلال السنة الجارية 2020.

أما بخصوص المشاريع التي تعرف – حقيقة – تعثرا أو توقفا في الأشغال، نجد مؤسسات مثل (باتيجاك) التي أشرتم إليها في استفساركم، التي تحصي وجود حصة متوقفة بها الأشغال تقدر بـ2358 وحدة سكنية في الجزائر العاصمة، منها دراية ورغاية كما تعلمون، مع حصص أخرى متوقفة لهذا المرقي العقاري في ولاية المسيلة وولاية قسنطينة؛ ونظرا لعدم انصياعها للإعذارات المتتالية يبقى من الضروري الوصول لحل نهائي لهذه الإشكالية يضمن مواصلة المشاريع واسترجاع حقوق المستفيدين، كما لا أخفي عليكم أنني أرى بأن تنظيم المستفيدين أنفسهم في إطار جمعيات، واللجوء إلى القضاء لمحاكمة المرقي واسترجاع حقوقهم، مع تكفل الإدارة بتعيين مرقين جدد لاستكمال المشاريع هي إحدى الحلول التي اقترحناها على مختلف المرقين، وهنا أقف لحظة لأذكر السيد عضو مجلس الأمة والسادة الحضور كلهم أن المرقي قد استدعي 5 مرات من طرف الوزارة، وكانت هناك عدة تعهدات من طرفه، وهو دائما يتبرر بالمشاكل المالية الخاصة به، ومن جهة أخرى استقبلت الوزارة ربما ما يقارب 15 مرة ممثلي هؤلاء المستفيدين، سواء أكانوا في المسيلة أو قسنطينة أو العاصمة.

يبقى المشكل هو الإنجاز، والحقيقة أنه ليس متوقفا 100٪، ولكنه بطيء جدا، وأثار قلق الجميع حتى الإدارة المحلية والإدارة المركزية، وعلى ضوء هذه التجارب السابقة، التي خلفت الكثير من التأخير في الإنجاز وتسليم المشاريع السكنية من هذا الصنف، لاسيما المشاريع المتعلقة بصيغة

الاجتماعي التساهمي، ولمحدودية الإجراءات القانونية للتدخل في هذه الحالات، حيث إن الطريقة الوحيدة هي اللجوء إلى العدالة من طرف المستفيد، لأن الأمر قضية تجارية من طرف المستفيد فقط، أو مجموعة من المستفيدين وتفاديا لوضعيات مماثلة قمنا بتعديل المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 235، المؤرخ في 5 أكتوبر 2010، والمحدد لمستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 06، المؤرخ في 20 جانفي 2018، وذلك في إطار السكن الترقوي المدعم في صيغته الجديدة، لنمكن الإدارة من التحكم في كافة الحالات المحتملة والناجمة عن عجز المرقي العقاري، وخاصة باتجاه العدالة، وعليه يتضح أن الإجراءات المتخذة سواء بالنسبة لولاية الجزائر أو باقي ولايات الوطن تهدف بالدرجة الأولى إلى حل المشاكل الناتجة عن تقصير وتقاعس المرقين بصفة سريعة، والعمل على إنجاز المشاريع السكنية دون توقف تحت أي ظرف، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن التدابير المتخذة ضد المرقين لفسخ العقود التي تربطهم مع السلطة المحلية خاصة بالنسبة للأراضي والعقارات المبنية فوقها هاته السكنات، ينجم عنه حتما تفاقما في الصعوبات، كون عملية إتمام الإنجاز من طرف مرقي آخر بعد اللجوء إلى العدالة ينجم عنه بالضرورة بعض التأخر الإضافي ونقص في التمويل أيضا؛ وللإشارة فقد تم في وقت سابق إحصاء ما يقارب 16000 وحدة سكنية من أصل ما يفوق 316000 وحدة سكنية على المستوى الوطني، أي بنسبة 2 إلى 3٪ فقط ولكنها مهمة، و 16000عائلة شيء مهم عبر مختلف ولايات الوطن والتي تعكف السلطات المحلية ـ وأذكر أن الأمر يتعلق بالإدارة المحلية خاصة ـ على معالجتها حالة بحالة، حيث تم التكفل بحوالي 4000 منها لحد الآن وبقي حوالي 12000 في مرحلة المعالجة، ويتطلب منا صبرا كثيرا، أو اللجوء إلى العدالة مع كل النتائج الخاصة بالعدالة، شكرا للسيد العضو وشكرا للسيد رئيس الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد رشيد بوسحابة إن كان له تعقيب فليتفضل.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الوزير على هذه التوضيحات، وأنا لا أشك في قدرتكم في الميدان، حيث إنكم من القدماء في هذا الميدان مع السيد رئيس الجمهورية، وهذا شرف لنا ولكن شيئ فقط سيدي الوزير، أنا أعرف أنكم دارسون جيدا لهذا الأمر والمشاكل العويصة، لكن حبذا لو تأخذون هذه الشريحة بعين الاعتبار وتنظروا إليها أي شريحة الموظفين المتوسطين، فهم ليسوا من مثيري المشاكل، وهم ينتظرون منذ 10 سنوات ولم يفتعلوا المشاكل، ونتمنى أن تنظروا إليهم بعين الإعتبار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة.

في الحقيقة تدخلت وزارة السكن منذ مدة محاولة منها ـ كإدارة مركزية ـ إعانة وإعطاء يد الإعانة لكل السلطات المحلية التي تعاملت مع هذا الملف، 16000 وحدة، وقد ذكرت لك أنه مع تدخل الوزارة هناك صعوبة، والإدارة المحلية وجدت صعوبات كثيرة، القضية هنا في صيغة يكون فيها التمليك، ولذا وجب الصبر قليلا ومتابعة القضية للآخر، لأن فيها تمليكا، فالناس هنا سيتملكون السكنات، أي هناك عقود مشهرة بعد عملية الإسكان ونحن نعرف أن الدستور الجزائري يحفظ الملكية بصفة أولوية، ولا يوجد أحد يمس هذه الملكية، بما أن المرقي العقاري هو مالك المشروع وليس الدولة، فالدولة مالكة الأرض، العملية الردعية سهلة في الحقيقة، ويمكن أن نلجأ للعدالة لاسترجاع الأرض ونعيدها ومن جانب العملية الإدارية يمكن القول إننا أنهينا المشكل ولكن الوزارة همها الوحيد فعلا هو أن يستفيد المواطن من السكن وفي أقرب وقت، وليس همها العملية الإدارية ونزع الملكية فهذه سهلة جدا، يمكن أن يكون لنا محام حاذق، ولكن كيف يمكن أن نكمل المشروع؟ في العديد من المرات نقترح على المواطنين بمساعدة الإدارة أن نتوحد ونلجأ للعدالة أمام القاضي، لكن يجب أن يكون عندهم الصبر الكافي، ويجب استعادة التمويل اللازم لاستكمال المشروع ونطلب من العدالة استعادة الأموال من عند المرقي بالطرق القانونية، هذه تتطلب وقتا وكذلك تتطلب من المستفيد إعادة الدفع، وهنا 90٪ من المواطنين لن يتقبلوا الأمر.

ولهذا نحن ندفع بالتي هي أحسن، ونحاول مساعدة

المواطنين وحتى هذا المرقي المتقاعس نحاول إيجاد له بعض الحلول حيث وصلنا حتى إلى أن نكون الحكم بين المواطنين والمرقي، حتى يأخذوا سكناتهم (clos et couvert)، وهناك من قبل هذا كأصحاب مشروع 460 سكن بقسنطينة حيث قمنا بالصلح بين الطرفين، والعديد منهم سكن أو بصدد إتمام سكنه، إذن القضية تتطلب منا التجنيد ـ ونحن مجندون ـ وشكرا على هذا التدخل الأخير، وسنحاول في كل مرة أن ننتهي من 12000 ألف أو 14000 المتبقية لنا على المستوى الوطني؛ وشكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك سيدي الوزير؛ والكلمة الآن للسيد فؤاد سبوتة وسؤاله الشفوي.

السيد فؤاد سبوتة: السيد رئيس الجلسة المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني ـ السيد الوزير ـ أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

إن مشروع إنجاز 400 وحدة سكنية (CNEP-IMMO) بمنطقة مزغيطان بجيجل الذي انطلقت به الأشغال سنة 2008 لايزال يراوح مكانه فبعدما قام صاحب المشروع «كناب إيمو» بفسخ العقد مع المقاولة الأولى لعدم وفائها بمحتوى دفتر الشروط تم إسناد المشروع مرة أخرى إلى مقاولة جديدة، لكن لا شيء تغير، وعند الاستفسار عن الموضوع علمنا أن المقاولة الأولى لجأت إلى العدالة ورفعت قضية ضد «كناب بنك» الأمر الذي حال دون استلام المقاولة الثانية للمشروع، ونحن نتحدث عن 12 سنة من التأخير.

معالي الوزير، أطرح عليكم السؤال في وقت تظل فيه 400 عائلة تتخبط في مشاكل الكراء في انتظار سكناتها، فكيف لكم معالجة هذا المشكل، وكيف لشخص واحد أيا كانت صفته أن يقف ضد مستقبل عائلات بأكملها؟

قطاع السكن في ولاية جيجل ـ معالي الوزير ـ يحتاج إلى تحرك سريع خاصة وأن جل الصيغ السكنية لم يتم انتهاء الأشغال بها بما فيها صيغة «عدل» التي تواجه مشاكل كبيرة في كل المواقع خاصة بمدخل مدينة منطقة قاوس في الميلية وأيضا في الطاهير.

معالي الوزير، أيضا لماذا لم يتم تحديد معايير لتوزيع سكنات المجمعات الريفية كما هو الحال ببلدية الشقفة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

لقد تطرق السيد عضو مجلس الأمة المحترم فؤاد سبوتة من خلال سؤاله الشفوي إلى استفسار عن وضعية مشروع إنجاز 400 وحدة سكنية (CNEP-IMMO) بمنطقة مزغيطان بولاية جيجل الذي يعرف تأخرا كبيرا في الإنجاز وعليه يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

ـ استفادت ولاية جيجل خلال الخماسي 2005 ـ 2009 من مشروع 400 سكن بصيغة البيع بالإيجار وبمخطط شغل الأراضي رقم 02 بمنطقة مزغيطان ببلدية جيجل، بعد ذلك تم إلغاء جزء من أرضية المشروع والمقدرة بـ 85 من أصل 400 مسكن وتم تحويلها إلى أرضية أخرى بنفس الموقع بمزغيطان، كونها غير مقتطعة من النظام الغابي، إذ أصبح المشروع متكونا من حصتين 315 و 85 سكن، وتم الحصول على عقد الملكية المشهر على مستوى المحافظة العقارية بتاريخ 2017/07/20، أما عن وضعية تقدم الأشغال بالمشروع فأعلمكم أنه تم الانتهاء من إنجاز 254 مسكنا، حيث تم الاستلام النهائي لها وتبقى مرهونة بانتهاء أشغال الطرقات والشبكات المختلفة من الصنف 3 والتي هي قيد الإنجاز وذلك وفق ما يلي:

ـ 85 مسكن من أصل 400، أشغال البناء منتهية تماما، أشغال التهيئة جارية بنسبة 45٪.

ـ 169 مسكن من أصل 400، أشغال البناء منتهية تماما وأشغال التهيئة جارية بنسبة 35٪.

ـ 146 مسكن من أصل 400، أشغال البناء متوقفة بسبب نزاع قائم بين المرقي العقاري والمقاولة والقضية على مستوى العدالة مع الأسف، وللإشارة فإن المشروع المتوقف 146 سكن يعرف نسبة متقدمة في الإنجاز في الحقيقة وهي:

ـ 50 مسكن بنسبة تقدم الأشغال 69٪،

ـ 40 مسكن بنسبة تقدم الأشغال 41 ٪،

ـ 56 مسكن بنسبة تقدم الأشغال 99 ٪،

كما أن أشغال التهيئة المتكفل بها من طرف وكالة "عدل" وهذا من آخر قرارات الإدارة المركزية وهي وزارة السكن، في انتظار الفصل في النزاع القائم بين المرقي العقاري المكلف من طرف «كناب بنك» ومقاولة الإنجاز الرافضة لدخول المرقي إلى الورشة، وذلك باستعمال العدالة واسترجاع المشروع قصد إعادة بعثه مع مقاولة جديدة، وقد عرف هذا النزاع عدة إجراءات ومحاولات ودية مع مقاولة الإنجاز عبر تنظيم عدة اجتماعات على المستوى المحلي وظلت كل المحاولات دون جدوى، ومما سبق فقد تم رفع القضية أمام العدالة من طرف المقاولة بتاريخ 2018/10/02، ومن طرف المرقي العقاري العمومي «كناب إيمو» بتاريخ من 2020/02/05 من أجل استرجاع الورشة ولا تزال القضية ـ للأسف ـ بأروقة المحاكم، ويبقى الجزء اليسير من أشغال المشروع مرهونا بقرار العدالة.

نذكر أن هذا المشروع يندرج ضمن المشروع الوطني المقدر بـ 65000 وحدة سكنية الذي أقرته الحكومة سنة 2001، حيث مازال يوجد 25000 وحدة سكنية على المستوى الوطني من بينها 400 مسكن بمزغيطان، العديد منها انتهينا من بنائها وتم إسكان المكتتبين، في السنة الماضية كان هناك مشكل لتمويل التهيئة الخارجية وتم حل المشكل مع زملائنا في وزارة المالية مشكورين وتم منحها إلى وكالة "عدل" لإتمام العملية، إن شاء الله هذا المشكل يحل، ليكون مشروع 146 سكن منجزًا نهائيا وبالتالي حل مشكل 400 مسكن في مزغيطان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، إن أراد التعقيب.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا معالي الوزير، لدي جملة من الملاحظات كنت قد وجهت لكم السؤال من قبل، وكان لي لقاء معكم وأنتم مشكورون على هذا، وتحدثنا عن قطاع السكن بولاية جيجل وحصل شبه اتفاق بأن ولاية جيجل تعاني الكثير في هذا المجال، تقريبا جل المشاريع السكنية التي انطلقت لم تنته الأشغال بها، وحتى طلبات المواطنين على هذه السكنات كبير إلى حد الساعة ولم نتمكن من تلبية رغباتهم، هذا أولا.

الأمر الثاني ـ سيدي الوزير ـ وأنا أتحدث بشكل عام لما يتعلق الأمر بنزاع قضائي، أكيد أن العدالة سيدة لكن ترك العدالة هكذا ككل مرة دون أن نراسلها ونؤكد عليها ونلح من أجل فض هذا النزاع!! فهذا واجب وضروري لأننا نتحدث عن مئات من المواطنين وهم ينتظرون سكناتهم منذ 12 سنة، فمن غير المعقول ترك هؤلاء المواطنين وهم من الطبقة المتوسطة حتى لا نقول من الطبقة الضعيفة.

معالي الوزير، لدي كل الثقة في شخصكم من أجل تحريك هذا الموضوع للمرة الثانية؛ لما أتحدث عن السكن في ولاية جيجل أتحدث عن سكنات "عدل"، في 2020 هناك العديد من المشاكل، وقد وعدتني فيما سبق بإرسال لجنة تحقيق حول كل هذه المشاريع وبمختلف الصيغ، وأتمنى أن يكون لنا لقاء آخر لوضع النقاط على الحروف ونوضح لسكان الولاية ما هي الإجراءات التي قامت بها الدولة ومن خلالها وزارة السكن لإيجاد حلول لهذه المشاكل المطروحة بما فيها أيضا المشكل الجديد الذي ظهر وهو كيفية توزيع هذه السكنات المنجزة في المجمعات الريفية، لحد الآن منذ 3 سنوات هناك مشروع انتهت به الأشغال ببلدية الشقفة التي لحد الآن لم يتم توزيع السكنات بسبب غياب المعايير الواجب اعتمادها لتوزيعها على مستحقيها؛ وشكرا لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ شكرا سيدي عضو المجلس، أنا على وعدي بإرسال لجنة تحقيق وربما لجانا وعدة زيارات لهذه الولاية وكنا نظمنا لقاءات بتقنية التحاضر عن بعد ولقد تكلمنا مع عدة مسؤولين على مستوى القطاع بولاية جيجل، وجيجل تحظى باهتمام كبير، وأنا مستعد لاستقبالكم في أي وقت أنت والإخوة الأعضاء ونحن ننظم لقاءات للوصول إلى المعلومة الصحيحة من السيدات والسادة ممثلي الشعب على المستوى المحلي حول القطاع.

تعرف ولاية جيجل تأخرا كبيرا في توزيع السكنات حيث إن برنامج "عدل" 2001 لم يتم بعد وهي من بين 3 ولايات على المستوى الوطني، ومنها برنامج 2013 وهذا ما سنقف عنده في زياراتنا. التجمعات لابد أن تكون

صغيرة وسوف نكثف تحقيقاتنا بالتعاون مع السلطات المحلية، وبالنسبة للسكن الريفي يوجد مشكل العقار بحدة نظرا للطابع الجغرافي للمنطقة، وولاية جيجل تحتاج للسكن الريفي بامتياز، وكانت عندنا حصة أضفناها لها، وسوف تحظى بدعم من طرفنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: ننتقل الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الأشغال العمومية والنقل والكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،
زملائي، زميلاتي الأفاضل،
الحضور الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمته وبركاته.

سؤالي موجه إليكم سيدي وزير الأشغال العمومية والنقل وفيه أقول:

بشكل لافت للانتباه انتشرت الممهلات العشوائية فأصبح كل مواطن متى وكيف شاء ويحلو له يغرس ممهلاً أمام منزله دون مراعاة للقوانين المعاقبة ولا للمعايير التقنية، هذا ناهيك عن غياب الرقابة ولفت النظر عن البعض الآخر مما أحدث تسيبا لم يسبق له نظير وإحداث أضرار بالجملة لسيارات المواطنين.

سؤالي سيدي الوزير، وفيه أقول: في ظل انتشار الممهلات العشوائية الضاربة للمعايير القانونية أين موقع الوزارة مما انتشر للتصدي لهذه الظاهرة المتنامية ضربا للتنظيمات وقوانين الجمهورية؟ وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمته وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة السيد نور الدين بالأطرش على طرح انشغاله المتعلق بوضعية الممهلات، وبهذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يخضع استعمال الممهلات وشروط وأماكن وضعها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05 ـ 499 ، المؤرخ في 2005/12/29، وكذا للقرار الوزاري المؤرخ في 2006/04/07، المحدد لطبيعة الممهلات وشكلها ومقاييسها ومواصفاتها التقنية.

يتم وضع الممهلات بقرار من والي الولاية بناء على تقرير لجنة تقنية خاصة مشتركة تتكون من ممثلي القطاعات المعنية والتي تقوم بدراسة الموقع من خلال تحديد الحركة المرورية فيه وعدد الحوادث المسجلة كذلك، حقيقة نشهد انتشارا عشوائيا للممهلات في بعض الأماكن وعدم احترام المقاييس والشروط التقنية والإدارية والتنظيمية في وضعها لاسيما المنجزة استجابة لرغبات المواطنين بعد كل حادث مرور تشهده منطقتهم قصد الحفاظ على سلامتهم، مما يسبب في بعض الأحيان ازدحاما في المرور وحصول أضرار جسيمة في المركبات وحوادث مرور أيضا، خاصة إذا اقترن ذلك مع عوامل أخرى مثل نقص الإنارة أو انعدامها وعدم وجود إشارات تنبيه مسبقة، وللتصدي لهذه الظاهرة تم إصدار تعليمة وزارية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العمومية في 2016/02/27 من أجل إزالة الممهلات العشوائية وإعادة النظر في تلك التي لا تخضع للمعايير التنظيمية والتقنية، وبهذا الخصوص تم خلال سنة 2019 إنجاز أكثر من 20200 ممهل جديد ونزع قرابة 2400 ممهل غير مطابق للمقاييس وكذلك إعادة تأهيل لـ 5396 ممهل والعملية متواصلة إلى غاية القضاء نهائيا على هذه الظاهرة.

هذا ما قامت به وزارة الأشغال العمومية والنقل في هذا الشأن، آمل أن تجد فيما عرضته أمامكم إجابة وافية على انشغالاتكم وأشكركم مرة أخرى لاهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والنقل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة

للسيد نور الدين بالأطرش، تفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي رئيس الجلسة، والشكر موصول لكم أيضا سيدي وزير الأشغال العمومية والنقل.

فهمت وأدركت أيضا من خلال جوابكم – سيدي الوزير – بأنه فعلا هناك تجاوزات، والإحصاءات المقدمة من طرفكم سيدي الوزير وأنتم مشكورون على ذلك وطنيا أظن أنها توجد كلها في ولاية مستغانم، المواطن عند خروجه في الصباح يجد ممهلا أمام منزله، وفعلا قانون العقوبات يعاقب عليه وكما أسلفت الذكر – سيدي الوزير – بأن هناك لجنة وهي مكونة من مديرية البناء والتعمير ومديرية الأشغال العمومية ومديرية النقل، والقرار الأخير يتخذه الوالي لوضع هذه الممهلات معايير ومقاييس قانونية، والملفت للانتباه ـ سيدي الوزير ـ أن هذه الممهلات توضع بطريقة غير قانونية، والمواطن أصبح يلجأ إليها ـ هو من حقه في بعض الأحيان ـ لأن حوادث المرور اضطرته لهذا الفعل، ويوجد ممهلات موضوعة بالإسمنت، وأخرى بالبلاستيك وأخرى بحبل غليظ، وعدم وجود لافتات تنبه لهذه الممهلات، إذا كنا نبحث عن الحماية فقد أصبحت مصدر خطر، وهذا ما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية وبالتالي انتقلنا من الحماية إلى مصدر الخطر، أرجو أن تتدخلوا – سيدي الوزير – في هذا الخصوص في ولاية مستغانم. وأغتنم الفرصة للحديث عن طرق ولاية مستغانم التي لها صلة بهذا الموضوع،هذه الطرق التي توجد في وضع كارثي دون نكران جهود الدولة، وتعتبر مستغانم لؤلؤة الغرب وهي مفقودة حيث يوجد طريق مهترئ تكلمت عنه مرارا، يربط بين بلدية السور باتجاه حشاشطة إلى بلدية سيدي بلعطار وهي أقدم مدينة وتعتبر تاريخية وهي فينيقية «مدينة كيزة» وصولا إلى البحر، وعند سؤالنا يقال إنه في مرحلة دراسة منذ 5 سنوات، حيث توجد طرق تم تجديدها عدة مرات وهذا الطريق منذ الاستعمار لم يجدد وبالتالي ـ سيدي الوزير ـ ألتمس منكم النظر في هذا الطريق وكذلك الطريق الرابط بين عين تادلس ووادي الخير وأيضا محول بلدية وادي الخير وبلدية عشعاشة، سيدي علي، بوقيراط، صفصافة، وسأعد لك تقريرا مفصلا حول كل هذا ونرجو منك زيارة الولاية، وسأكون معكم، للوقوف والاطلاع على القطاع، وتدخل صارم من طرفكم، لحل هذه المشاكل والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش على هذا الاهتمام.

أولا: فيما يخص الممهلات فإننا نعاني جميعا من الممهلات العشوائية والتي لا تطابق القانون والمعايير، ونحن مستعدون للقضاء على هذه الوضعية، أما فيما يخص طرقات ولاية مستغانم فأنا قمت بزيارتها عدة مرات وأعرفها جيدا، وأعاهدك على زيارة الولاية للنظر في وضعية القطاع مع وضع أولويات القطاع والمنطقة بالتنسيق معكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، السؤال لنفس القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
ممثلو الصحافة،

يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تبين من خلال متابعتنا لمشاريع الأشغال العمومية المتعلقة بإنجاز الطريق السيار، أن هناك مبالغة في الأسعار المرجعية وصلت إلى اللامعقول مما تسبب في إهدار المال العام، فعلى سبيل المثال وصلت تكلفة إنجاز 650 كلم من الطريق السيار في دولة مجاورة بـ 3.5 مليار دولار، بينما كلفنا إنجاز 1200 كلم 19 مليار دولار، أي أن الزيادة قدرت بـ 06 أضعاف ما هو معمول به.

سيدي الوزير،

ـ كيف تعللون تضخيم سعر الكلم الواحد؟ وما هي المبررات الموضوعية إن وجدت؟

ـ ما هي الإجراءات المتبعة من طرف وزارتكم من أجل وضع حد للتصرفات غير المسؤولة ومحاسبة المتسببين في هدر المال العام؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة السيد عبد القادر جديع المحترم على طرح انشغاله المتعلق بالطريق السيار شرق ـ غرب وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

أولا: أقول، يندرج إنجاز الطريق السيار شرق ـ غرب ضمن المشروع الجهوي الضخم للطريق السيار المغاربي الذي يربط مابين طرابلس بليبيا إلى نواكشط بموريتانيا المقدر طوله حوالي بأكثر 7 آلاف كلم وهو يمتد في التراب الجزائري على ما يفوق 1200 كلم وهو مرتبط بالموانئ التجارية وبقطاع التنمية الواقعة على السهول وفي منطقة الهضاب العليا بواسطة طرق رابطة وهو يعبر 18 ولاية، وله تأثير إيجابي على 24 ولاية.

إن إنجاز أي مشروع للبنية التحتية يتم وفق مجموعة من الإجراءات والمراحل ابتداء من تحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية إلى إعداد الدراسات واختيار المؤسسات للإنجاز ومكاتب الدراسات للمراقبة والمتابعة..إلخ.

وذلك في إطار النصوص القانونية السارية، وأي مخالفة للإجراءات من أي نوع كانت تقع تحت طائلة القانون وتتولى الجهات المختصة معالجتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ثانيا: فيما يخص الشطر الثاني من السؤال، وفي هذا الصدد، وفي إطار تعزيز الشفافية وإعطاء فرص أكبر لمختلف المتعاملين قامت وزارة الأشغال العمومية والنقل منذ شهر جانفي الفارط بإلزام أصحاب المشاريع العمومية من القطاع بنشر كل إعلانات المناقصة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة وهو ما استحسنته شركات الإنجاز ومكاتب الدراسات.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضته عليكم إجابة على انشغالكم وأشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والنقل والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة؛ والكلمة للسيد عبد القادر جديع، تفضل.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا معالي الوزير.

أغتنم هذه الفرصة وأطلب التسريع في وتيرة إنجاز الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين تقرت وبسكرة، حيث تم إنجاز 20 كلم فقط بعد حادث المرور المعروف (الحافلة) أين توفي عدد من المواطنين، وأذكركم – سيدي الوزير– أننا مهمشون في الجنوب، كذلك هناك حقول بترولية لا تحتوي على طرق تؤدي إليها وكذلك الطريق الرابط بين بئر السبع لدائرة الطيبات بتقرت الجديدة، 70 كلم وأشكركم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ والكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا جزيلا؛ يعتبر الطريق الوطني رقم 03 من الطرق الرئيسية للبلاد وله أهمية قصوى وسأقوم ـ إن شاء الله ـ بإنجاز ما بقي من هذا الطريق في أقرب وقت ـ إن شاء الله ـ كذلك لدينا الطريق الوطني رقم 03 بين سكيكدة وجانت والطريق الوطني رقم 01 بين الجزائر وعين قزام وكذلك الطريق من وهران إلى تلمسان إلى الجنوب وهذه الطرق تعتبر أساسية، وسنوليها الاهتمام اللازم، وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها؛ وأشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية والشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة. شكرا للجميع والجلسة مرفوعة، وبالتوفيق للجميع بإذن الله.

رفعت الجلسة في تمام منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 26 شوال 1441
الموافق 18 جوان 2020

الرئاسة: السيد مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وزميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، وبأسرة الإعلام؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية، التي تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، والاستماع إلى الأجوبة عليها من طرف أعضاء الحكومة.

وعليه؛ واستنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا الأجوبة عليها.

وفي البداية نبدأ بالسيد نور الدين بالأطرش الذي سيطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إليكم، السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وفيه أقول:

ليست الرياضة مجرد تمديد لعضلات وتقوية لأجسام، لو كان الأمر هذا وفقط لمارسها الناس فرادى بعيدا عن الأنظار، إن الرياضة في عمقها الأعمق مدرسة للتقارب وفضاء لتنمية الحس الاجتماعي والحضاري، أن تصير الملاعب مرتعا للعنف يعني أننا نسير عكس المرحلة، قد يقال إن مثل هذا العنف ظاهرة عالمية، قد يكون وقد نكتفي بذلك عزاء لحالنا ولكن أكبر من هذا أن العنف ظاهرة غريبة عن مجتمعنا، هل يعقل أن ننتصر على الإرهاب بعد جهد جهيد؟ وننشئ بعد ذلك ملاعب هي مشاتل لتربية العنف وكأن الهمم جفت، وكأن التدابير استحالت في بلد صفحاته كلها انتصارات على المستحيل، لا كرة قدم بلا

جمهور، فكيف ينصب الاهتمام على أحد عشر لاعبا هو الشغل الشاغل للمسؤولين على كرة القدم ونهمل الملايين من المناصرين؟ هناك مقاربة تقنية تتعلق بهذه الملاعب ذاتها وبلجنة الأنصار وجمعية الأنصار والصرامة في تطبيق القانون وتزويد المدرجات بكاميرات مراقبة، وكل هذا ضروري ولا شك؛ أتصور أن المقاربة المثلى بيداغوجية وتربوية وفكرية واستعجالية، إن رمي الحجارة والاعتداء على الآخر مظاهر مادية لظاهرة فكرية هي الأصل.

فالعنف فكرة قبل أن يكون سلوكا ماديا، المعركة الكبرى إنما تكون في خنادق الفكر وجبهات الضمير، وهنا يأتي دور المؤسسات التربوية والأسرة والمؤسسات الدينية وخاصة المؤسسات الثقافية، نحن في حاجة إلى حالة طوارئ ثقافية وفكرية من أجل استئصال العنف بكل مظاهره، كل الإنتاج الثقافي يفترض أن يوجه حول أولوية الأولويات، ألا وهي نبذ العنف وإحياء مصنع السلم والأمان.

سؤالي معالي الوزير، هل سنجد من الآليات والمؤسسات ما نسترجع به أمانا هو من صلب وروح مجتمعنا حتى قبل وجود المؤسسات؟ شكرا على كرم إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العضو على سؤاله؛ وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير ليتفضل بتقديم الجواب مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضلتم السيد نور الدين بالأطرش عضو مجلس الأمة المحترم، بتقديم سؤالكم الشفوي، المتعلق بظاهرة العنف في الملاعب، متسائلين عن الآليات والمؤسسات التي من شأنها استرجاع الأمن والأمان في هذه الهياكل الرياضية والمجتمع بصفة عامة، وعليه يشرفني إفادتكم بما يلي:

إن متابعة الأحداث المرتبطة بالنظام العام تسمح لنا بأن نلاحظ بوضوح بأن ظاهرة العنف قد مست التظاهرات الرياضية وبالأخص كرة القدم، نظرا لشعبيتها، حيث تم تسجيل بعض المناوشات بين مناصري الفرق، لاسيما خلال المباريات المحلية أو المقابلات المصيرية مع المساس بأمن وسكينة المواطنين، بالأخص السكان المجاورين للمنشآت الرياضية وكذا المتواجدين في المسارات التي يسلكها الأنصار، في هذا الصدد تم تسجيل الإحصائيات التالية:

بالنسبة للموسم الرياضي 2018/2019:

- 173 حادث عنف،
- توقيف 1327 شخصا من بينهم 209 قاصرا،
- تقديم 228 شخصا أمام العدالة، أين وضع 139 منهم رهن الحبس الاحتياطي،
- تسجيل إصابات جسمانية نتج عنها بعض الجروح الخفيفة، وإلحاق أضرار خفيفة بـ: 170 مركبة.

مرحلة الذهاب للموسم 2019/2020، سجلنا في هذا الموسم:

- 39 حادث شغب،
- توقيف 444 شخصا من بينهم 56 قاصرا،
- تقديم 94 أمام العدالة، أين تم إيداع 17 منهم الحبس الاحتياطي،
- إلحاق الأضرار بتسع مركبات تتعلق أساسا بكسر الزجاج وخدش الهياكل.

من أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة في الملاعب نذكر منها:

أولا: أسباب متعلقة بتنظيم المنافسات الرياضية تتمثل أساسا في:

الإشكاليات المتعلقة ببرمجة بعض المقابلات،

غياب المشاركة الفعلية لأعوان الملاعب في تنظيم المقابلات وتأمينها،

كذلك إشكالية - في بعض الأحيان - بيع التذاكر خاصة لما تكون مقابلة مصيرية.

ثانيا: أسباب متعلقة بوضعية الهياكل، نذكر منها:

عدم صلاحية الحماية المحيطة ببعض الملاعب،

غياب منافذ النجدة ووسائل المراقبة في بعض الملاعب، مثل الكاميرات إلخ،

عدم الفصل بين المدرجات في بعض الملاعب، ونقص المرافق الضرورية داخل الملاعب.

يضاف إلى ذلك أسباب اجتماعية تتعلق ببعض الشباب المناصر كالتعصب والفساد الرياضي، لاسيما التلاعب في بعض الأحيان بنتائج المنافسات.

أما فيما يخص الآليات والتدابير المتخذة لمحاربة ظاهرة العنف في الملاعب، فإنه تم تبني خارطة عمل تشمل مختلف الجوانب والأبعاد ممثلة في الجانب القانوني، الجانب التنظيمي والجانب العملياتي وذلك على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للإطار القانوني، إضافة إلى الإطار القانوني العام كقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، تم:

إعداد تنظيم خاص بتأسيس لجان المناصرين وتنظيمها وسيرها،

وإعداد المرسوم التنفيذي المحدد لشروط والكيفيات المرتبطة بتنظيم التظاهرات الرياضية وتأمينها وإجرائها،

إعداد المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات إعداد البطاقات الوطنية للأشخاص الممنوعين من الدخول إلى المنشآت الرياضية وتحيينها.

ثانيا: الإطار التنظيمي، تم اتخاذ عدة تدابير متعلقة ببرمجة اللقاءات وبيع التذاكر وتنظيم الأنصار وتتمثل فيما يلي:

برمجة التظاهرات الرياضية في الأوقات المناسبة،

إعداد مخطط تهيئة الملاعب وتحديد مواقيت بيع التذاكر بثماني وأربعين ساعة على الأقل قبل انطلاق المقابلة،

الحرص على صيانة ونظافة الملاعب، منع الأشخاص المعنيين في البطاقة الوطنية للمشاغبين من الدخول إلى الملاعب،

انتهاج مساعي عصرية في مجال التفتيش والمراقبة لمنع دخول المقذوفات والممنوعات وهناك كاميرات المراقبة وأجهزة الأشعة للكشف وأجهزة اللاسلكي.

ثالثا: الإطار العملياتي:

تنصيب وتفعيل لجان مختصة في الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته ولجان الأنصار واللجنة التنسيقية والأمنية الخاصة بالمنشآت الرياضية،

عقد عدة ندوات وورشات بإشراف مختلف الفاعلين المحليين والخبراء الدوليين.

هذا وتبقى المقاربة البيداغوجية، التربوية والفكرية التي أشرتم إليها، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، في سؤالكم، المقاربة المثالية لمحاربة هذه الظاهرة، حيث لابد للأسرة والمؤسسات التربوية والدينية والجامعية والإعلام والمجتمع المدني المساهمة في نشر التوعية وتعزيز أخلاقيات التشجيع الرياضي ونبذ كل أشكال العنف، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد العضو نور الدين بالأطرش هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد رئيس الجلسة والشكر موصول لكم السيد معالي وزير الداخلية على هذه الشروحات التي قدمتها، سيدي الوزير، لقد تطرقتم إلى بعض الأرقام لم نكن نسمع بها في وقت مضى، ولم نكن نتمنى أن نسمعها في يوم من الأيام حين كانت الملاعب الجزائرية في هذا الوقت الذي مضى مكانا للفرجة وكلنا كنا نشاهد تلك المباريات مع أوليائنا، مع الأولاد والإخوة والأصدقاء في روح رياضية، اليوم أصبحت هذه الملاعب، ورغم الجهود التي بذلتها الدولة من تخصيص الكاميرات ورجال أمن ومن أجهزة أشعة إلى غير ذلك لم يتوقف هذا العنف ولم يتوقف هذا النزيف، وبالتالي كما أسلفت الذكر، سيدي الوزير، تبقى القضية قضية ثقافة وفكر ومؤسسات تربوية ودينية إلى غير ذلك، وبالتالي سيدي الوزير، أصبحت هذه الملاعب تنتج لنا العنف، الذي كان يحضر قبل أن ينتقل إلى الملعب ثم بعد ذلك ينتقل إلى الشارع، وبالتالي حتى الأطفال الصغار أصبحوا يتربون على هذا العنف، ومن ثمة سيدي الوزير فإنه كان لزاما، ربما يخال للمستمع الآن أن الأمر يتعلق بالرياضة إلا أنه يتعلق بالأمن أكثر منه بالجانب الرياضي، لذلك وجهت سؤالي لكم سيدي الوزير، وبالتالي أتمنى أن تكون هنالك قرارات صارمة، وردع صارم لكل من سولت له نفسه بإحداث العنف داخل هذه الملاعب، وأغتنم هذه الفرصة - سيدي رئيس الجلسة - بوجود السيد الوزير معنا لطرح سؤال ربما خارج هذا الموضوع، يتعلق بولاية مستغانم وتعلمون السيد الوزير بأن السيد رئيس الجمهورية، في برنامجه وأيضا برنامج الحكومة تطرق إلى عدة نقاط تتعلق بالتنمية، هنالك أموال نائمة بولاية مستغانم لابد من إيقاظها، السيد رئيس الجمهورية وهو مشكور على ذلك، دائما كان يتكلم عن خلق الثروة، التراموای متوقف منذ ثماني سنوات سيدي الوزير، أتمنى أن تتدخلوا، لقد تسبب

ذلك في تضرر لسكان الولاية والتجار وربما يكون السيد الوالي قد كثف الخرجات الميدانية وهو مشكور على ذلك من أجل فتح الطرقات إلى غير ذلك، ولكن هذه الأموال نائمة ولابد من إيقاظها، كذلك ضرورة استحداث حوض مائي في ميناء مستغانم من شأنه تقليص البطالة وإحداث ثروة أخرى، كذلك مستشفى 240 سريرا ما دام السيد وزير الصحة حاضرا هنا وهو الذي سبق وأن تفضل بتوجيهات وتعليمات، أقول هذا لأن وزارة الداخلية تتقاطع فيها جميع الوزارات، أتمنى كذلك سيدي الوزير فيما يخص وادي الشلف الذي تكلمنا عليه مرارا أن تتدخلوا في هذا الجانب، معذرة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العضو؛ أسأل السيد الوزير هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد الوزير: شكرا، فيما يخص الأرقام التي قدمتها أود التوضيح أنه مقارنة مع الدول الأخرى فهي لا تعتبر أرقاما مقلقة، 173 حادث عنف سجل بالنسبة للسنة الماضية عندما نقسمها على عدد المباريات فذلك يبدو عاديا، ففي بعض الأحيان هنالك بعض الحماس، أنا شخصيا لا أعتبر أنها تدعو للقلق، لكن ذلك لا يمنعنا من التحسين، بحيث قمنا بإجراء دراسة، هنالك لجنة تعمل على مستوى مختلف المنشآت الرياضية في ولاية وهران على سبيل المثال، فتصبح المنشآت الرياضية تتبع المعايير الدولية وتكون هنالك مراقبة صارمة، أعود إلى الأرقام 173 إذا تم توزيعها على 12 شهرا لا يُعدُّ الأمر مقلقا، هنالك بعض المناوشات لكن لم يتم تسجيل وفيات، إن الأمر يتعلق بالشباب المتفرجين في الملاعب وأغلب الشبان مفعمون بالحماس، لكن الأمر لا يمنعنا من مواصلة بذل مجهودات، وفي الأخير هذا الأمر هو مسؤولية الجميع.

بالنسبة إلى ولاية مستغانم فإن الأموال النائمة تم تحويلها إلى مشاريع أخرى، فإن لم نتمكن من إنجاز مشروع لا يعني ذلك أننا نتخلى عن الأموال الخاصة به، منذ بداية السنة تم تحويل هذه الأموال إلى مشاريع أخرى دائما لفائدة المواطنين وفي نفس المناطق، وستكون لنا فرصة أخرى للتحدث عن ولاية مستغانم التي تحظى بتنمية لا بأس بها ولو أنها في الأشهر القليلة الماضية عرفت صعوبة في العمل نظرا لوباء كوفيد 19 لكننا سنواصل بذل مجهوداتنا، شكرا وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ونبقى في نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد بوسحابة، فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس الجلسة الفاضل،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة المرعية في الموضوع، يشرفني أن أطرح على السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية سؤالا شفويا هذا نصه:

لكن قبل ذلك اسمحوا لي أن أوضح مسألة هامة تتعلق بسؤالي الشفوي هذا الذي يعود تاريخه إلى يوم 13 نوفمبر 2018، ونظرا للظروف التي مرت بها بلادنا والتي حالت دون تقديم مصالح القطاع الوزاري المعني إجابة على السؤال في حينه حيث تمت برمجته وتأجيله عدة مرات، لذلك بعد إذنكم سيدي رئيس الجلسة، سيدي الوزير، حاولت تكييف سؤالي الشفوي هذا مع تطورات حصلت منذ ذلك التاريخ إلى غاية يومنا هذا وأرجو تفهم ذلك.

إذن، أقول وبالله التوفيق إنه تم بناء وإنجاز واستلام مقر جديد لبلدية خنشلة في سنة 2006، وهو مقر يقع خارج وسط المدينة ويبعد عنها عدة كيلومترات، وتم تحويل مقر البلدية القديم الذي يعود إلى الفترة الاستعمارية 1892 إلى مقر دائرة خنشلة بصفة مؤقتة إلى غاية سنة 2019، حيث استلمت الدائرة مقرها الجديد وهو الأمر الذي أتعب كثيرا مواطني مدينة خنشلة الذين أصبحوا ينتقلون ويضطرون إلى كراء مركبات خاصة كبار السن منهم للتنقل إلى المقر الجديد لبلديتهم لاستخراج وثائق الحالة المدنية وغيرها

من الوثائق، وأكثر من ذلك فإن مواطني مدينة خنشلة مستاؤون اليوم لما رأوا أن مصالح الدائرة قد غادروا مقر بلديتهم القديم الذي أصبح مغلقا وتجري به من حين إلى آخر بعض الأشغال، فهم يتساءلون في حيرة واستغراب عن مصير مقر بلديتهم هذا، ولماذا يحدث هذا في بلدية خنشلة فقط؟ مع الإشارة إلى أن كل البلديات التي استفادت من مقرات جديدة على غرار بلدية باتنة، سطيف وقسنطينة قد حافظت على مقراتها القديمة الموجودة في وسط المدينة. وعليه فإن مواطني بلدية خنشلة يطالبون بالإسراع في استرجاع المقر القديم لبلديتهم الواقع في وسط المدينة ورفع عنهم عناء ومشقة التنقل وتحويله على الأقل إلى ملحقة للحالة المدنية والأرشيف الخاص بسجلات الحالة المدنية، ولِمَ لا المصالح البيومترية والانسجام بما هو معمول به بالنسبة لكل بلديات الجمهورية؟ تقبلوا سيدي الوزير فائق التقدير والاحترام وشكرا للجميع على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العضو رشيد بوسحابة؛ وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير للرد على هذا السؤال.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

إن هذا السؤال قديم في الحقيقة إضافة إلى الأمور التي تسارعت مع الزمن.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضلتم، السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة المحترم بتقديم سؤالكم الشفوي بخصوص استرجاع المقر القديم لبلدية خنشلة المحول إلى مقر لدائرة خنشلة بصفة مؤقتة، وعليه يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

في إطار عصرنة الإدارة وتحسين الخدمات العمومية استفادت بلدية خنشلة من مقر جديد دخل حيز التنفيذ سنة 2006، يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 11382 م^2 مكون من أربعة طوابق تحتوي على مكاتب وجناح خاص للحالة المدنية، بالإضافة إلى قاعة محاضرات بطاقة استيعاب 250 شخصا، وهو الأمر الذي استحسنه المواطنون، المنتخبون ومستخدمو البلدية، لما نتج عنه من سهولة أداء المهام وتمكين المواطنين من خدمة عمومية لائقة وذات نوعية دون تشكيل طوابير للمرتفقين كما كان في السابق في المقر القديم الضيق المساحة خاصة على مستوى مصلحة الحالة المدنية، وعلاوة على الخدمات الإدارية التي يقدمها مقر البلدية فقد تم إنجاز خمس ملحقات إدارية عملية في كل من حي بوزيد، حي 748 طريق العيزار، حي بوجلبان «ب»، حي موسى رداح، القطب العمراني الجديد، كلها مجهزة بجميع الأثاث المكتبي وأجهزة الإعلام الآلي وبالمتطلبات الرقمية والخدمة الإلكترونية عن طريق ربطها بالألياف البصرية وكذلك توفير العنصر البشري الذي استفاد من عدة دورات تكوينية من أجل تقديم خدمة عمومية ذات نوعية، لاسيما تلك المتعلقة بالحالة المدنية لفائدة كافة المرتفقين وفي أحسن الظروف، بالإضافة إلى برمجة إنجاز ملحقة إدارية جديدة بحي مرير لحسن في إطار برنامج مخططات البلدية للتنمية والتي هي في طور الإنجاز، كما استفادت أيضا ولاية خنشلة من مشروع إنجاز مقر دائرة جديد بإقليم بلدية خنشلة في إطار البرنامج القطاعي بمساحة إجمالية تقدر بـ 4200 م^2 يتكون من عشرين مكتبا، قاعة للاجتماعات وجناح خاص بالشبابيك، وهو حيز الخدمة منذ أكثر من ثمانية أشهر، أما بالنسبة للمقر القديم لبلدية خنشلة، موضوع سؤالكم، فقد تم استرجاعه من قبل هذه الأخيرة وأشغال الترميم جارية على هذا الهيكل الإداري قصد تحويله إلى مصلحة مركزية للحالة المدنية والتنظيم العام. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نسأل السيد رشيد بوسحابة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، وشكرا للسيد الوزير على الإجابة التي تفضل بها ردا على سؤالي الشفوي، وشكرا له أيضا على تفهمه بشأنه، سيدي الوزير، في الحقيقة فإن إلحاح وإصرار سكان بلدية خنشلة على مقرها هو الذي دفعني إلى رفع هذا الانشغال

إليكم من خلال هذا السؤال الشفوي، يفوق عدد سكان هذه البلدية ـ سيدي الوزير ـ 45000 نسمة، وأقصد سكان الأحياء المحيطة بهذا المقر، وأنا أزن كلماتي بدقة سيدي الوزير، عندما أتكلم عن 45000 نسمة من سكان المدينة العتيقة لخنشلة، سيدي الوزير يحيط بهذا المبنى البلدي 17 حيًا وإنها الحقيقة، ولا أخفي عليكم بأنهم حملوني أن أعبر لكم عن سخطهم واستيائهم فهم يشعرون «بالحقرة» حتى إنهم استحضروا مقولة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عندما زار ولاية خنشلة خلال حملته الانتخابية حين خاطبهم قائلا: «خنشلة محقورة، محقورة، محقورة» ووعدهم بإعادة الاعتبار لهذه الولاية المجاهدة، كما أنني تفاجأت بمرور هذه القضايا التي تهم المواطنين وتمر مرور الكرام على منتخبي المجالس، سواء المجلس الشعبي البلدي أو المجلس الشعبي الولائي الذين كان يفترض بهم الاعتراض على مثل هذه الأمور تغليبا لمصلحة المواطنين أولا وقبل كل شيء.

إذن، سيدي الوزير، إن سكان بلدية خنشلة المقر يطالبون بتسريع وتيرة أشغال الترميم وإعادة تهيئته لإعادة فتحه فقد مرت سنة كاملة على مغادرة مصالح الدائرة لهذا المقر، وهو مغلق والأشغال تراوح مكانها، شكرا لكم سيدي الوزير، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ أسأل السيد الوزير هل يريد الرد على التعقيب؟

السيد الوزير: باختصار شديد سنحاول التدخل حتى تنطلق الأشغال بوتيرة أحسن، لكن ولاية خنشلة ليست الولاية الوحيدة التي تعاني من هذا المشكل فهو يشمل كل ولايات الوطن، إن برنامج وزارة الداخلية يتضمن عصرنة هذا القطاع، كذلك نتمنى أنه في القريب العاجل قبل نهاية السنة – إن شاء الله – سيتسنى للمواطن استخراج بطاقة الحالة المدنية مباشرة من مقر سكنه دون الانتقال إلى مصالح البلدية، إن عصرنة هذا القطاع تندرج في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية، وتعد من الأولويات، نحن في صدد هذه العصرنة بالنسبة لبطاقات الحالة المدنية وغيرها وسيتحقق ذلك عن قريب إن شاء الله، إن هذه المقرات ستكون إضافة وسنقضي على ظاهرة الطوابير وما يشابهها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ نمر إلى قطاع آخر وهو قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه من اصطفى.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة الأكارم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

دون الرجوع إلى الحيثيات أمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الموارد المائية المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

لا ننكر أبدا ما قدمته الدولة الجزائرية وتقدمه في قطاعات كثيرة ومنها قطاع الموارد المائية الذي نحن بصدد الحديث عنه، فثمة مشكلة بلغتني من المواطنين، كلما احتككنا بهم بمناسبة أو غير مناسبة، وبالتحديد في الولاية التي أقطن بها ولاية تيارت، ويتمثل هذا المشكل على الرغم من توفر الهياكل المادية والبشرية في سوء البرمجة في توزيع المياه، إذ يتم توزيع المياه على النحو التالي:

1 ـ مرة كل ثلاثة أو أربعة أيام.

2 ـ يتم الضخ من الرابعة أو الخامسة فجرا إلى الساعة السابعة صباحا الأمر الذي دفع المواطنين إلى اقتناء خزانات ماء حلا للإشكال مع العلم أن القانون يمنع وضعها على السطوح وهو ما ضاعف الإشكالات ناهيك عن الطبقة الهشة وهي الأغلبية الساحقة، المسحوقة التي تعجز عن دفع فاتورة المياه فضلا عن شراء خزان ماء مع معداته؛ السيد الوزير، متى يتم وضع حد لمعاناة المواطن التي تتفاقم يوما بعد يوم، ثم متى يتم توزيع الماء في وضح النهار على الأقل يوما بعد يوم؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ أسمى عبارات الشكر والعرفان.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس الجلسة،

زميلاتي، زملائي الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أعرب عن صادق امتناني وعرفاني للسيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية وذلك من خلال السؤال الذي طرحه علينا، والمتعلق أساسا بمشكل التذبذب في عملية توزيع المياه الصالحة للشرب بولاية تيارت. ضف إلى ذلك توزيعها في ساعات متأخرة من الليل؛ وكرد على انشغالكم يسعدني أن أعلمكم أن عملية تزويد المواطن بالمياه الصالحة للشرب بالنسبة لبلدية ولاية تيارت تتم بالمشاورة والتنسيق بين كل من مديرية الموارد المائية للولاية والمؤسسة الجزائرية للمياه، من خلال البلديات المتواجدة بها وكذا البلديات التي تتولى بنفسها عملية التموين بالمياه الصالحة للشرب.

إن وضعية توزيع المياه الصالحة للشرب عبر الولاية تتميز بتوزيع يومي على 23 بلدية، وبتوزيع بنظام يومي على يومين في 11 بلدية أما باقي البلديات فتزود بنظام يوم على ثلاثة أو أكثر.

حقيقة، بالفعل، تعاني البلديات الثماني التي تمون بنظام يوم على ثلاثة أيام وهي بلديات تيارت، فرندة، مهدية، الرحوية، حمادية، بوقرة، صعوبات كبيرة في عمليات التزويد بهاته المادة الحيوية ولمواجهة هذه الوضعية وقصد تحسين عملية التزويد بالمياه قامت مصالحنا الولائية بعدة إجراءات نذكر منها: يعني هي في الحقيقة مشكلة نقص مياه ثم مشكلة تسيير، مدينة تيارت مدينة كبيرة وعريقة، ولتسيير المياه في ولاية كهذه ينبغي الاستعانة بموارد وتقنيات حديثة، وللأسف حاليا فإن موظفي الجزائرية للمياه يلجؤون إلى تقنيات تقليدية، مما يجعل التكفل بهذا الانشغال صعبا.

إذن، بالنسبة لبلديتي تيارت والرحوية، سيتم تجسيد مشروع إعادة تهيئة وتأهيل محطة معالجة المياه لسد بن خدة، وذلك للرفع من قدراته الإنتاجية وهو الآن في مرحلة الإجراءات القانونية للصفقة، بالإضافة إلى مشروع إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب بمدينة تيارت الذي يتعلق بتجسيد 107 كلم من الأنابيب مقسمة إلى خمس حصص، إثنتان منها تم الانتهاء من الأشغال الخاصة بها، أما الحصص الثلاث الأخرى التي أشرفت على انطلاقها خلال زيارتي للولاية في فبراير 2020، تتراوح نسبة إنجازها بـ 20٪ و40٪.

سيسمح هذا المشروع بتقليص التسربات، وبتنصيب جهاز تسيير عن بعد من شأنه تحسين عملية التوزيع على مستوى الولاية. سيتم، إذن، الانتهاء من هذه العملية قبل نهاية السنة الجارية وسيكون لها أثر إيجابي على تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب في هذه المنطقة. كل هذه المشاريع من شأنها أن تقلل بشكل كبير من معدل التسرب، الذي هو في حدود 35٪ أو أكثر، وبالتالي تحسين الترددات والفواصل الزمنية للتوزيع؛ بالنسبة لبلديتي فرندة ومتريسة وضع حيز الخدمة مشروع جلب المياه من الشط الشرقي، والمشروع حاليا في مرحلة التجارب النهائية وسيتم الانطلاق في استغلاله في الأيام المقبلة؛ بالنسبة لبلدية مهدية سيتم وضع حيز الخدمة لمشروع تدعيم عملية التزويد بالمياه انطلاقا من الآبار العميقة، والمشروع حاليا في مرحلة ربط بالطاقة الكهربائية من أجل الانطلاق في تشغيله. أما فيما يخص بلديات "حمادية وبوقرة ورشايقة" تعرضت الطبقة الجوفية للانخفاض في منسوب المياه وعليه تأثرت الآبار التي تعتمد عليها هذه البلديات في عملية التموين.

وعليه، فإن مصالحنا برمجت عملية حفر لثلاث آبار إضافية لكل بلدية وذلك لتدعيم عملية التموين بالمياه الصالحة للشرب، بالنسبة لبلدية «رشايقة» انتهت الأشغال وسوف تدخل حيز الخدمة الشهر القادم ريثما تتم عملية الربط بالكهرباء.

أما فيما يخص بلديتي «حمادية» و«بوقرة» فإن إجراءات الإعلان عن المناقصة جارية وأعطينا عمليات الإسراع في انطلاق الأشغال ورفع المعاناة عن سكان هاتين البلديتين.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن مصالحنا لم ولن تدخر أي جهد في سبيل توفير خدمة عمومية تليق بمتطلبات المواطنين، كما أعلمكم أن عملية تزويد بلدية تيارت بالمياه الصالحة للشرب سوف تتحسن قبل نهاية السنة الجارية

مع تسليم المشاريع التي هي في طور الإنجاز؛ تلكم هي أبرز التوضيحات التي ارتأيت أن أقدمها لكم، السيد عضو مجلس الأمة، كما يسرني أن أفيدكم بكل المعلومات إذا استلزم الأمر، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد أحمد بوزيان هل يريد التعقيب؟ تفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الوزير؛ كنت أتوقع هذا الرد من سيادتكم حيث إنكم تفضلتم بتقديم معلومات دقيقة، وهو في الواقع ما يؤكده لسان الحال والمقال أن هذا الجواب مطاطي لا يحفر بئرا ولا يجري قطرة ماء في الصنبور !! لأن المواطن ـ سيدي الوزير ـ ينتظر توفير المياه الشروب، والفرق شاسع وواسع بين ماء يروي العطش وسراب يزيد الظمآن ظمأ، وما زاد الطين بلة هو أن ما هو متوفر حتى الآن نقاط تعبئة أربع، وأخص مدينة تيارت التي تحتوي على 50٪ من ساكنة الولاية، نقاط التعبئة أربع أغلبها من مياه السدود غير الصالحة في تركيبها للشرب، وهو ما يعمق من معاناة المواطن بحثا عن نقاط الماء المتناثرة هنا وهناك، خاصة في فصل الصيف ومع ذلك هي غير آمنة في عمومها.

السيد الوزير،

ما جدوى طرح هذا السؤال وهو يمثل واقعا معيشيا ملموسا، إذا لم يغير من هذا الواقع شيء لأن الماء إما أن يكون أو لا يكون؟ ولدي انشغالان أود طرحهما على السيد الوزير هما: دراسة قام بها مكتب دراسات كوري جنوبي حول مشروع توصيل المياه الشروب من مستغانم إلى تيارت، مشروع تحلية مياه البحر أو عن طريق نظام «الماو» لكن هذا المشروع بقي معطلا وطواه النسيان؛ أما المسألة الثانية فهي ملف وضع على مستوى الوزارة يتمثل في دراسة لتوصيل الماء الشروب من منطقة «زمالة الأمير عبد القادر» وبالضبط من آبار «آجر ماية» وعددها 19 بئرا، تبعد عن مقر الولاية بحوالي 160 كلم، لكن بقيت تراوح مكانها وبقيت في أدراج الوزارة إلى يومنا هذا، نود من سيادتكم تقديم توضيح بهذا الخصوص، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ أسأل السيد الوزير، هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد الوزير: أشكرك على هذه الصراحة، حقيقة المواطن خصوصا في مدينة تيارت يعاني من تذبذب ونقص المياه لكن هذا المشكل أساسه من نقص هيكلي من هذه المادة الحيوية على مستوى الولاية، رغم المشاريع التي أنجزت لم تكف لتلبية طلبات سكان ولاية تيارت. تحدثت في الرد الذي تقدمنا به عن مشاريع يمكن أن تحسن الوضعية وللأسف فإن الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد 19 المستجد لم تسمح بتسليم هذه المشاريع، والحل بالنسبة لمدينة تيارت هو تحويل مياه من المناطق التي تملك فائضا من الموارد المائية، كذلك تحدثتم عن الدراسة التي أجراها المكتب الكوري الجنوبي لتموين تيارت بالمياه الناتجة عن تحلية البحر، وهو حل نهائي لكنه حل مكلف جدا، الدراسة أكدت أن المشروع يتعدى أربعة وخمسين مليار دينار لتوصيل المياه من محطة تحلية المياه المتواجدة «بالمقطع» إلى مدينة تيارت.. لكن هنالك حلولا أخرى تتمثل في تحويل المياه الجوفية «Albien» وهذه الدراسة قيد الإنجاز بحيث قمنا بتكليف مجمع مكاتب جزائرية للدراسات، ستتكفل هذه المكاتب بدراسة تحويل المياة الجوفية «Albien» كما سنسعى لتسليم هذه العملية وذلك من أجل إيجاد حل نهائي لهذا المشكل. من جهة أخرى الأشغال الجارية لإعادة تأهيل الموارد المائية والذي سيسمح بحشد 30 ٪ إضافية من المياه مما سيمكن من تحسين التوزيع على مستوى الولاية، كما هنالك عمليات تقسيم قطاعية «Sectorisation» من شأنها السماح بالتحكم في التوزيع، وعليه يمكنني أن أضمن لكم أنه سيكون تحسن ملحوظ فيما يخص توزيع المياه في ولاية تيارت قبل نهاية السنة؛ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ونبقى في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد فؤاد سبوتة لطرح سؤاله فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

معالي الوزراء،

معالي الوزير،

سؤالي موجه إليكم، هذا نصه:

إن قطاع الموارد المائية بولاية جيجل يشهد تأخرا كبيرا وغير مبرر ووضعية يؤسف لها ونحن في سنة 2020، لا تزال أغلب بلديات ولاية جيجل دون ماء شروب، فمن بين 28 بلدية تحصيها ولاية جيجل ثمانٌ منها فقط تشرب ساكنتها من الآبار والباقي يشترون المياه الصالحة للشرب من الصهاريج التي تتسبب في العديد من المرات في حدوث كوارث للساكنة.

معالي الوزير،

العجيب والأمرّ الذي يحز في نفوس سكان ولاية جيجل أن الولاية تحتوي على خمسة سدود هي سد «إراقن» وسد «كيسير» بالعوانة وسد «العقرم» بقاوس وسد «تابلوط» بجيملة وسد «بوسيابة» بالميلية بالإضافة إلى سد «بني هارون» على حدود الولاية مع ولاية ميلة وهو الأكبر على المستوى الوطني.

فهل يعقل معالي الوزير، أن تزود ولاية جيجل ولايات مجاورة بهذه المادة الحيوية وسكانها يعانون العطش في عز فصل الشتاء؟ هل يعقل أن ينجز مشروع لتزويد ثلاث بلديات في أعالي الجبال وهي بلديات «بلهادف» و"أولاد عسكر" و"برج الطاهر" انطلاقا من بلدية على مستوى سطح البحر وهي «العنصر»؟ وهنا أطلب من سيادتكم فتح تحقيق حول هذا المشروع الذي انطلقت به الأشغال سنة 2013 فيما دامت الدراسة حوالي خمس سنوات والذي يراوح مكانه بل إن بعض المنشآت الفنية انهارت بسبب سوء التقدير.

معالي الوزير، أي حلول تقترحونها لساكنة الولاية بعيدا عن أرقام المصالح المحلية؟ متى سينتهي كابوس إسمه النهوض في ساعات الصباح الأولى للحاق ببعض القطرات؟ هذا هو سؤالي معالي الوزير، في انتظار توضيحكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ والكلمة الآن للسيد الوزير ليتفضل بالجواب مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة زملائي الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة ممثلو الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرني قبل كل شيء أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للسيد عضو مجلس الأمة فؤاد سبوتة، على الانشغال الذي طرحه علينا والذي يدل على عمله المتفاني وحرصه على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال توفير خدمة عمومية للمياه ترقى إلى تطلعات المواطن الجزائري بصفة عامة ومواطن ولاية جيجل محل انشغالكم بصفة خاصة.

أود في البداية أن أقدم لكم بصفة وجيزة لمحة عن عملية تزويد بلديات ولاية جيجل والبالغ عددها ثمان وعشرين (28) بلدية بالمياه الصالحة للشرب.

ست (06) بلديات تتزود من المياه السطحية أو مياه السدود ألا وهي جيجل، العوانة، قاوس، الأمير عبد القادر، تاكسانة، وإراقن، بينما تتزود أربع عشرة بلدية (14) من المياه الجوفية وثمان بلديات (08) تتزود من الينابيع لاسيما "غبالة" و"أولاد صالح" و"سطارة" و"برج طاهر" و"سلمى" و"جيملة" و"بوراوي" و"بلهادف". فيما يخص الشق الأول من سؤالكم الذي يتعلق باستغلال مياه السدود الخمسة المتواجدة بولاية جيجل، أعلمكم أنه بالإضافة إلى الست (06) بلديات التي تزود حاليا من ثلاثة سدود فإن مصالحنا تقف على عدة مشاريع تهدف أساسا إلى ربط أكبر عدد ممكن من البلديات بسدود الولاية، نذكر منها: ربط ست (06) بلديات تقع من الناحية الشرقية للولاية بسد «بوسيابة» والذي يدخل في نظام "بني هارون" وهي "الميلية" و"أولاد يحيى" و"خدوش" و"سيدي معروف" و"سطارة" و"غبالة" و"أولاد رابح" ستنتهي الأشغال بها وتدخل حيز الخدمة في الأسابيع القادمة، المشروع الذي أسند إلى شركة «كوسيدار» عرف تأخرا بسبب اعتراض ملاك الأراضي في عملية وضع القنوات، ولحسن الحظ انتهت الأشغال وسيدخل حيز الخدمة في الأسابيع القادمة إن شاء الله. تجدر الإشارة كذلك إلى أنه بعد الانتهاء التام من مشروع سد «تابلوط» تمت برمجة ربط البلديات المجاورة بهذا السد الكبير من قبل المؤسسة الجزائرية للمياه حيث قسمت هذه العملية إلى شطرين؛ الشطر الأول يتمثل في ربط بلديتين «جيملة» و«بن ياجس» والشطر الثاني ربط خمس بلديات

وهي «طاهير» و«تاكسنة» و«وجانة» و«الشحنة» و"الشقفة».

وللإشارة فإن الشطر الأول الذي يخص بلديتي «جيملة» و«بن ياجس» هو الآن في مرحلة تحليل العروض لإسنادها إلى شركة الإنجاز في أقرب وقت ممكن.

أما بالنسبة للشطر الثاني؛ إجراءات الإعلان عن المناقصة جارية وسوف نحرص على الانتهاء منها في أقرب الآجال، وأستسمحكم قبل المواصلة أن ألفت عنايتكم بأن تزويد الولايات المجاورة الفقيرة من حيث توفر المياه يندرج ضمن السياسة الوطنية لتطبيق مبدإ التضامن المائي بين الأقاليم، وذلك حسب الأولوليات المسطرة في المخطط الوطني للمياه.

فيما يخص الشق الثاني من انشغالكم والمتعلق بتزويد البلديات التي تقع في أعالي الجبال انطلاقا من بلدية «العنصر» التي تقع على مستوى سطح البحر، أعلمكم أن هذا المشروع قد سجل سنة 1993، حيث استفادت ولاية جيجل من مشروع قطاعي آنذاك والمتمثل في تزويد البلديات الثلاث من بئرين بحقل المياه الجوفية بوادي «إجانة» ببلدية «العنصر» مع العلم أن الدراسة التي تسبق المشروع (L'avant projet détaillé) لكن للأسف وبسبب الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة عرف المشروع ركودا وتوقفا للأشغال كما عرفت المنشآت التي تم إنجازها في إطار هذا المشروع أعمال تخريب كبيرة مما أدى إلى عدم استكمال المشروع، وفي سنة 2008 تم تسجيل عملية إعادة بعث وتهيئة هذا المشروع والذي بدأ برواق «العنصر» – «بلهادف» حيث أنجزت محطة إطلاق المياه وأعيد إنجاز كل القنوات التي تعرضت للتخريب، ودخل المشروع حيز الخدمة سنة 2012. كما تم تمديد هذا المشروع حتى يصل إلى بلدية «أولاد عسكر» والتي تحد بلدية «بلهادف»، وقصد تدارك النقص وتعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب لهاتين البلدتين اقترحت مصالحنا دراسة لتبني إحدى الحلول التالية: أما التزويد انطلاقا من حقل المياه الجوفية لوادي «النيل» أو التزويد انطلاقا من تمديد نظام سد «تابلوط» أو التزويد من تمديد نظام سد «بني هارون» والحل الأخير هو التزويد من انطلاق تمديد نظام سد «بوسيابة»، كما تعكف الوزارة حاليا على اختيار الحل الأنجع تقنيا والأقل كلفة ماليا لاقتراحه في إطار برنامج سنة 2021.

أما بالنسبة للبلدية الثالثة وهي بلدية «برج الطاهر» فلم تبرمج ضمن هذا المشروع لأنها بعيدة عن هذا النظام حيث تتزود حاليا من الينابيع الموجودة بالمنطقة ولتحسين عملية التموين بالمياه الصالحة للشرب استفادت البلدية من عملية في إطار البرنامج الاستدراكي لصندوق تضامن الجماعات المحلية، من غلاف مالي معتبر وذلك من أجل الاستفادة من كل الينابيع الموجودة في المنطقة وتخصيصها لعملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وأشاطركم الرأي أنه من غير المعقول لولاية ساحلية ذات إمكانيات مائية هائلة والتي تعد من أكبر المناطق التي تعرف تساقطات كمية أمطار كبيرة على مستوى الوطن مازالت تعاني بعض بلدياتها من نقص المياه الصالحة للشرب، حيث ألتزم أمامكم ببذل كل الجهود للتخفيف من هذه المعاناة وتحسين الخدمة العمومية بطريقة تدريجية وحسب الإمكانيات المالية، وفي هذا الصدد أوجه إلى سيادتكم، دعوة للمساهمة في لقاء تشاوري لإعداد الأولويات؛ تلكم هي أبرز التوضيحات التي ارتأيت أن أقدمها لكم، السيد عضو مجلس الأمة، كما يسرني أن أفيدكم بمعلومات أكثر إذا استلزم الأمر، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد فؤاد سبوتة هل يريد التعقيب على جواب الوزير؟

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا لمعالي الوزير، على هذه التوضيحات وشكرا في البداية على التزامكم وعلى فتحكم لباب الوزارة للتشاور حول هذه المسألة التي كثيرا ما كانت محل انشغال لساكنة ولاية جيجل.

هذه الولاية معالي الوزير، عندما نتحدث عن التضامن الوطني يكفيها أنها بها هذه السدود الخمسة (05) وأنها تزود الكثير من الولايات التي تشهد نقصا في تساقط الأمطار وغياب السدود.

في الكثير من الأحيان ـ معالي الوزير ـ تنقصنا الدقة في برمجة المشاريع، ذلك ليس ذنبكم ولكنكم الآن على رأس هذه الوزارة تتحملون مسؤولية كل الوزراء اللذين مروا على وزارتكم، فعندما ينجز مشروع ويتم نقل المياه من منطقة على سطح البحر إلى منطقة جبلية فأعتقد أن هناك

خللا في الدراسات وفي التقدير وفي التقييم، وأتمنى أن يكون لقاؤنا في القريب العاجل حتى نضع سويا استراتيجية أو خطة عمل حتى ننهي هذه المعاناة لساكنة ولاية جيجل عموما؛ وأنتم تعلمون، معالي الوزير، أنها ولاية عانت الكثير وأصبحنا في الكثير من المرات نستحيي حتى أن نتحدث لأن مشاكلها كثيرة، وأنا قلتها في السابق أمام الوزير الأول وأمام أعضاء الحكومة أننا إذا كنا نتحدث عن نقاط ظل في بعض الولايات فإن ولاية جيجل هي الظل في حد ذاته، شكرا معالي الوزير وأتمنى أن يكون لقاؤنا مع سيادتكم في القريب العاجل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان يود أخذها.

السيد الوزير: أشكر السيد العضو على هذا التدخل، كما أجدد الدعوة لإعادة النظر في المخطط الرئيسي للتزويد بالمياه الصالحة للشرب لولاية جيجل والعمل لتفادي إعادة الأخطاء فيما يخص تزويد البلديات التي تعاني من مشاكل في التوزيع ونبقى في الخدمة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى القطاع الموالي وهو قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد محمود قيساري لطرح سؤاله، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

الأخت والإخوة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالنا موجه في هذه الجلسة إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

إنه وطبقا للأحكام المعمول بها في هذا الصدد، والعلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم – سيدي وزير الصحة – بالسؤال التالي نصه، ولكن لدينا تعقيب بسيط قبل السؤال، وهو أننا طرحنا السؤال في 26 أفريل سنة 2018، وجرت برمجته في 2020، لكن بقي ساريا وهذا دليل على جمود القطاع، هذا من ناحية وأما على مستوى المجلس فذلك كان نتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر ولكن بقي السؤال ساريا وهو: ما هو مصير مستشفى 240 سريرا؟

سبق وطرحت هذا السؤال سنة 2018، سيدي الوزير، وكذلك مستشفى أمراض السرطان وكل منشآت القطاع المجمدة بالولاية، للعلم أن مستشفى 240 سريرا منجز والأشغال منتهية به منذ أربع سنوات، وفي سنة 2018 كان منتهيا منذ سنتين، كذلك سيدي الوزير ما هو مصير المستشفى الجامعي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ والكلمة الآن للسيد الوزير لتقديم جوابه، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم محمود قيساري عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بالمرافق الصحية الجديدة بولاية الأغواط، لاسيما مستشفى 240 سريرا ومستشفى أمراض السرطان.

تضم ولاية الأغواط أربع مؤسسات استشفائية، ثلاثة منها مستشفيات عامة متواجدة على مستوى كل من الأغواط، وآفلو وقصر الحيران بالإضافة إلى مؤسسة استشفائية متخصصة في الأم والطفل، ولضمان أحسن تغطية صحية متخصصة استفادت الولاية من خمسة مشاريع لدراسة وإنجاز وتجهيز مستشفيات جديدة منها إنجاز مستشفيين عامين، والأخرى متخصصة في علاج مرضى السرطان والثانية في علاج أمراض النساء والتوليد وجراحة الأطفال والثالثة في علاج الأمراض العقلية، وردا على سؤالكم، فيما يلي عرضا موجزا لسير الأشغال لهذه المشاريع:

فيما يخص دراسة مشروع إنجاز وتجهيز مستشفى عام ذي طاقة استيعاب تقدر بمئتين وأربعين سريرا (240) منذ 2008، فلقد تم إنجازه على مستوى بلدية الأغواط وهذا لتعويض المؤسسة الاستشفائية العمومية القديمة ذات البناء الجاهز «حميدة بن عجيلة» الموجودة بنفس المنطقة وهذا لتغطية الاحتياجات الصحية لسكان دائرة الأغواط والتي يفوق عدد سكانها 200.000 نسمة أي ما يعادل 31٪ من عدد سكان الولاية، هذا إلى جانب تغطية الاحتياجات الصحية لسكان الدوائر المجاورة لها والتي لا يوجد بها مؤسسات عمومية استشفائية مثل سيدي مخلوف، وعين مدحي، وحاسي الرمل.

للإشارة فإن هذه المؤسسة التي تضم أربعة وعشرين (24) مصلحة معظمها ستكون مصالح استشفائية جامعية، تتبع لكلية الطب في الأغواط، نظرا لتوفر جامعة الطب بالولاية ستحول إلى مستشفى مختلط وهذا بناء على طلب وزارتي الداخلية والدفاع الوطني، بلغت نسبة أشغال إنجاز المشروع 99٪، كما تم اقتناء وتركيب وتشغيل معظم التجهيزات الطبية المبرمجة، وقد سجل هذا المستشفى في 2008 تحت مسؤولية الولاية، يعني أن الجهة التي تتولى الإشراف على العمل أو صاحب العمل هي الولاية. هذا كما أنه تم إنشاء المستشفى بصفة رسمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 315، المؤرخ في 18 نوفمبر 2019، والمتمم لقائمة المؤسسات العمومية الاستشفائية الملحقة بالمرسوم التنفيذي رقم 07 ـ 140، المؤرخ في 19 ماي 2007، والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، وهذا بعد أن صادقت الحكومة على مشروع مرسوم خلال اجتماعها المنعقد في 30 أكتوبر 2019.

على ضوء ما تقدم، سيتم وضع المستشفى قيد الخدمة خلال الأيام القريبة القادمة، وأنا شخصيا في برنامج زيارات ميدانية سجلت مستشفى 240 سريرا بالأغواط وخلال الأيام والأسابيع القادمة سيكون مجهزا وجاهزا عند الدخول الجامعي في أكتوبر أو نوفمبر القادمين. بالمناسبة، فإن مشروع دراسة إنجاز مستشفى عام ذي طاقة استيعاب تقدر بستين (60) سريرا والذي تم إنجازه بمدينة بليل، منذ 2010، وكذلك ببلدية حاسي الرمل، وسيغطي الاحتياجات الصحية لسكان دائرة حاسي الرمل والمناطق المجاورة. عرف هذا المشروع تعطلا للأشغال نتيجة فسخ الصفقة المبرمة مع الشركة المكلفة بالإنجاز بقرار من السيد الوالي، نظرا لعدم احترامها للآجال المحددة في جدول الإنجاز ولهذا تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تعيين مؤسسة أخرى لاستكمال الأشغال مع تعيين مكتب دراسات ومتابعة ولتحضير دفتر شروط بالنسبة لما تبقى من الأشغال، بلغت نسبة الأشغال 60٪، حيث تم إنهاء الأشغال الخاصة بجناح الاستشفاء.

فيما يتعلق بمشروع إنجاز المؤسسة المتخصصة في علاج مرضى السرطان (Centre Anti Cancer)، من سنة 2008، ذات طاقة استيعاب تقدر بمائة وأربعين (140) سريرا، فلقد بلغت نسبة الأشغال 78٪، ويتم حاليا إنجاز الأشغال المتبقية بعد الحصول على اعتمادات الدفع، علما بأن الآجال التعاقدية المتفق عليها في الصفقة المبرمة مع الشركة الوطنية (COSIDER)، للانتهاء من الأشغال كانت في شهر مارس 2020، ونظرا لأهمية إنجاز مشاريع مراكز لمكافحة السرطان البالغ الأهمية، حيث يعتبر من أولويات السيد رئيس الجمهورية، ومن أولوياتنا؛ ونظرا لأهمية المشروع فنحن نأمل أن تنتهي الأشغال خلال السداسي الأول من السنة المقبلة. بالنسبة للتجهيزات الطبية فهي في طور الاقتناء، وللإشارة، ستستفيد المؤسسة من ثلاثة (3) مسرعات خطية للتداوي بالأشعة (Accélérateurs linéaires). كما أننا نعلم حسب المعطيات وحسب الاحتياجات وحسب كل الدراسات ينبغي توفير مسرع واحد بالنسبة لكل مليون نسمة. إذن، فإن ثلاثة مسرعات (3) كافية لتغطية احتياجات الولاية. كذلك ولاية الجلفة التي تبعد بـ 100 كلم فقط عن ولاية الأغواط تحظى بنفس المشروع، حيث ستستفيد من ثلاثة مسرعات؛ أما عن مشروع إنجاز مستشفى متخصص في الأمراض العقلية، فهو كذلك مبرمج منذ سنة 2006، بطاقة 120 سريرا، حيث بلغت نسبة الأشغال الخاصة به 87٪، وهو متوقف منذ شهر فيفري من هذه السنة بعد فسخ الصفقة مع الشركة اللبنانية المكلفة بالإنجاز، لعدم احترام الآجال المحددة في جدول الإنجاز، وتتم حاليا مباشرة إجراءات طلب العوض لمنح الصفقة لمتعامل جديد.

أما بخصوص المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في أمراض النساء والتوليد وجراحة الأطفال بسعة 120 سريرا بأفلو، فلقد تم الانتهاء من أشغال الإنجاز المنطلقة منذ سنة

2011، ولم يتبق سوى بعض الأشغال على مستوى غرفة العمليات؛ كما تم إنشاء هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 218، المؤرخ في 30 يوليو 2019، المتمم لقائمة المؤسسات الاستشفائية المتخصصة الملحقة بالمرسوم التنفيذي رقم 97 ـ 465، المؤرخ في 02 ديسمبر سنة 1997، والذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها؛ للإشارة، تم استلام وتركيب كل التجهيزات ولم يتبق سوى مولد الكهرباء والتجهيزات الخاصة بمحطة معالجة مياه الصرف والتي سوف تسلم قريبا بعد إتمام إجراءات منح الصفقات.

هذا، ومن المتوقع وضع المشروع قيد الخدمة خلال الثلاثي الرابع من هذه السنة بعد تحويل الطاقم الطبي والشبه طبي العامل بمصلحة طب النساء والتوليد بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بأفلو، علما بأن المؤسسة قد تم تدعيمها بميزانية للتسيير بعنوان «السنة المالية 2020».

هذا وفي إطار تدعيم التغطية الصحية في مناطق الجنوب والهضاب العليا استفادت الولاية من رفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى بسعة 60 سريرا بعين ماضي.

وأوضح أنه في برنامج وزير الصحة أمامكم، والسيد العضو غائب فيما يخص مستشفى مستغانم، لأنه يحتوي على كلية طب ومن الضروري توفير مستشفى يعطي الفرصة للتربص، من غير المعقول ألا يرتبط وجود كلية طب في الولاية بوجود مستشفى.

ولتوضيحات أكثر فإن الاختصاصات الموجودة في هذا المستشفى هي الطب الداخلي بالنسبة للنساء والرجال والأعصاب.

(Hématologie, Exploration Fonctionnelle, Endocrinologie, Gastroentérologie, Médecine Interne, Physiologie, les Maladies Infectieuses, la Pneumo - Physiologie, la Réanimation)

الإنعاش، القلب، الجراحة العامة، جراحة البول، أمراض الجلد جراحة الرضوض والمفاصل، Rééducation, Hémodialyse، جراحة الأعصاب، جراحة الفم والحنجرة، (Maxillo – facial, ORL)، طب وجراحة العيون، الطب الشرعي (Médecine Légale)، علم الوباء، (Epidémiologie)، مخبر مركزي، قسم الأشعة، صيدلية مركزية، وحتى مصلحة الإعانة الصحية والاستعجالات، بما أنكم تكلمتم عن المستشفى، سيكون ـ إن شاء الله ـ موجودا عن قريب، إذا سمح لنا الوقت والظروف بذلك، سيتم استلامه وتدشينه عن قريب.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت عن سؤالكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود قيساري هل يود التعقيب؟

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد الوزير على الجواب المستفيض، ولكن نلاحظ أنه من خلال التواريخ القديمة أن القطاع يعاني من بطء شديد في الإنجاز وفي وتيرة الإنجاز وغير ذلك، سيدي، إن الجنوب غير مستقر ويعلم الجميع أنه غير مستقر، وملف الصحة يلعب دورا هاما ومحوريا في عدم استقراره ولهذا بالأغواط خصوصا والجنوب عموما قطاع الصحة ليس مريضا فحسب، ولكنه في حالة كارثية، وأوجه لكم الدعوة رسميا لضرورة زيارة ولاية الأغواط لتقفوا على القطاع، لأن مستشفياتنا في حالة يرثى لها، لا أراكم الله مستشفيات مهترئة، نرجو منكم برمجة زيارة ميدانية في أقرب وقت، فإن الوضع كارثي، سكان الجنوب يحسون بغبن شديد، والعيب ليس في الجنوب ولكن العيب في التوزيع غير العادل للثروة والذي يعد ركنا ركينا في صناعة الاستقرار المستدام، فنحن نرى ضرورة أن يأخذ الجنوب حصته في التنمية الصحية ولا مجال للوعود، فقد وُعدنا كثيرا ولكن على أرض الواقع لم نر شيئا، وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ وأسأل السيد الوزير هل يريد الرد على التعقيب؟

السيد الوزير: شكرا سيدي.

كل ذلك موجود في برنامج الحكومة وتوجيهات رئيس الجمهورية، خاصة بالنسبة للهضاب العليا والجنوب ومناطق الظل، عندما تم تعييني على رأس هذا القطاع كانت قد سبقتني إليه خدمات قدمها الوزراء السابقون.

كما كانت هناك خريطة وعدد كبير جدا من المستشفيات يوجد الآن في حالة تجميد، انطلقنا في بداية السنة في رفع التجميد، لكن الوضع الاقتصادي الحالي للجزائر لن يسمح

لنا برفع التجميد عن جميع المستشفيات، أطمئنكم من جهتي بأن الجنوب في قلبنا ومن اهتماماتنا ومن أولوياتنا وكذا الهضاب العليا ومناطق الظل، فهي كذلك تعاني من نفس المشاكل فذلك من واجبنا واهتمامنا. كما طلب من قطاعات أخرى بعد انعقاد آخر اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الحكومة من الانتقال على الفور إلى مناطق الظل ومناطق الجنوب، وفي إطار البرنامج الخاص بقطاعي قد تمت برمجة التنقل إلى عدة مستشفيات منها المتواجدة على مستوى ولاية أدرار وولاية الجلفة مستشفى خاص بمرضى السرطان، وولاية الأغواط مسجلة عندي وذلك عن قريب، وسنقوم ـ بإذن الله ـ بتدشين المستشفى عن قريب وندخل الفرحة إلى قلوب ساكنة ولاية الأغواط، إن شاء الله.

شكرا.

السيد محمود قيساري: سيدي الوزير، لقد وعدتنا وعدا رسميا بإنجاز مستشفى جامعي، هل الجزائر الجديدة ستفي بوعدها المتمثل بإنجاز مستشفى جامعي على مستوى ولاية الأغواط؟ نعم أم لا، وهذا هو السؤال الذي يلح عليه كل سكان ولاية الأغواط.

السيد الوزير: سيدي العضو، سؤالكم واضح وجوابي واضح؛ مستشفى 240 سريرا ولقد منحت له جميع الاختصاصات سيكون مستشفى جامعيا، من غير المعقول تواجد كلية طب على مستوى الولاية دون مستشفى جامعي تجرى فيه التربصات، ولقد ذكرت كل الاختصاصات التي ستكون متوفرة على مستوى هذا المستشفى وذلك من واجبنا وسيتم تحقيقه عن قريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة الأعضاء،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالمناسبة كان هذا أول سؤال موجه للحكومة بخصوص فيروس كورونا، لكن هذا الفيروس لا يزال الحدث الأبرز، وكان ذلك بتاريخ 8 مارس 2020، أول سؤال وجه للحكومة وقد عرف تأخيرا، لكنه لا يزال مطروحا.

وسؤالي الشفوي طبقا لأحكام المادة 152 والمواد 69 إلى 76، من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم إلى معاليكم بالسؤال التالي نصه:

في ظل حالة الانتشار وتفشي فيروس كورونا ما هي الإجراءات التي تحضرها وزارة الصحة للتصدي لهذا المرض؟ وما هي الإمكانيات التي تمتلكها وزارتكم لذلك؟ وكم من مراكز للحجر الصحي وفرتها وزارة الصحة لذلك كإجراء وقائي لمواجهة هذا الظرف الاستعجالي والذي نراه أصبح دائما الآن؟ ما مدى إمكانية غلق مدارس التعليم والجامعات وكذا توقيف النشاطات التربوية والرياضية؟ وهل يستمر الغلق مع العلم أن وزارة التربية قررت تواريخ الامتحانات دون الرجوع إليكم وانتظار قرارات الحجر؟ لماذا لا يتم مصادرة كل الكمامات الموجودة في السوق، لأن القضية قضية أمن صحي بالنسبة للجزائريين؟ ما مدى إمكانية تعليق السفر مع الدول المتضررة من هذا الفيروس وهل يستمر هذا التعليق؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والكلمة الآن للسيد الوزير لتقديم الرد، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:
شكرا سيدي، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي المحترم، لقد طرحتم عدة أسئلة بعضها من

اختصاص قطاعات أخرى، كالتنقل عبر الحدود والتربية وغيرها، فيما يخص وزارة الصحة لدينا اليوم لقاء مع وزارة الموارد المائية، ووزارة الشباب والرياضة، كل يوم يتناقش بعض الإطارات مع أعضاء اللجنة الصحية حول الانشغالات الخاصة بكل قطاع، نحن نكتفي ببعض التوجيهات والباقي من صلاحياتهم.

إذن، ردا على أسئلتكم فإن الموضوع الذي طرحتموه يتطلب وقتا مطولا للإجابة عليه، لذلك سأحاول تلخيص المعلومات المطروحة والتي أنتم في حاجة إليها. أشكركم إذن السيد عبد الوهاب بن زعيم وأتكلم عن انتشار فيروس كورونا، حيث إن أول إصابة تم تسجيلها كانت لرعية إيطالي والإصابات الموالية كانت لعائلة في ولاية البليدة، حيث إن تلك كانت المرحلة الأولى الإعلامية عندما يكون الفيروس في بداياته، ثم كمرحلة ثانية نتحدث عن البؤر، والمرحلة الثالثة يكون الانتشار عبر الوطن والتي نعبرها الآن؛ إن انتشار الفيروس كوفيد 19 هي بمثابة أزمة صحية حقيقية مست العالم بأسره، لقد تم إحصاء على مستوى العالمي ما يزيد عن ثمانية ملايين مصاب وما يزيد عن 400.000 حالة وفاة، ونحن من جهتنا نجيب كل من يسألنا بأن الأمر يتعلق بوباء وجائحة مست العالم بأسره، وبأنها ليست ناتجة عن قطاعنا حتى إنّ هنالك بؤرا عادت للظهور في الصين، علما أن الفيروس انطلق من الصين، كما انتقل إلى بلدان أخرى كأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية في حالة مزرية جراء انتشار الفيروس، أما على المستوى الوطني فإن العدد الإجمالي للإصابات المؤكدة عن طريق تقنية (RT – PCR) وهنالك طريقتان للتحليل والفحص تسمحان بالكشف عن الحمض النووي الريبي (ARN) الخاص بالفيروس حيث تؤخذ مسحات من اللعاب بعود استخراج قطني من الجهاز التنفسي العلوي للإنسان أي الحلق والأنف، والفم مما يسمح بالتشخيص الفعلي للإصابة بالفيروس، الطريقة الثانية للفحص تتمثل فيما يسمى بالاختبارات أو الفحوصات المستعجلة أو السريعة وهي غير موثوقة ومغلطة والتي تكشف بأن الشخص كان مصابا بالفيروس في الماضي وكون جهازه المناعي أجساما مضادة لمقاومته في آجال 7 أيام أو 8، (Anti corps) وهي اختبارات لا تجرى في البداية.

أما بخصوص مواجهة هذا الوباء والحد من انتشاره فقد اتخذت الجزائر جملة من التدابير أهمها: غلق المدارس والجامعات والمعاهد وتوقيف حركة السفر أو التنقلات مع تخصيص واحد وخمسين (51) مركزًا للحجر الصحي ـ هذا جوابًا على سؤالكم ـ مع تجنيد يومي من مصالح أخرى مع نقص عدد الأسرة لمصالح مراكز الحجر الصحي موزعة على خمس عشرة (15) ولاية لاستقبال المسافرين الوافدين من دول أجنبية وتنظيم العمل وكذا تنصيب لجنة علمية مكلفة بمتابعة تطورات الوباء والتي كان لها دور كبير في تطوير العلاج وتدعيم استراتيجية تشخيص الوباء، هذا كما سخرت الدولة كل الإمكانيات لرفع مستوى مخزوننا من مستلزمات الوقاية والحماية وكواشف التشخيص والدواء الخاص بهذا الوباء، للإشارة يوجد حاليا في المخزون الوطني ستة عشر مليونًا وأربع مائة وخمسون كمامة جراحية كالتي أرتديها الآن (Masque à trois plis)، كما لدينا مخزون كمامات طبية بثلاث طبقات بـ 14 مليونًا.

كل يوم صيدليات المستشفيات بالولايات، كعين الدفلى وبوسعادة ومروانة وبسكرة وغيرها تتصل يوميا بالصيدلية المركزية، مرفقين بأوامر للشراء؛ كما سنستلم هذا الأسبوع ستة ملايين كمامة، سأفيدك بما يهمنا أكثر وهذا للمحافظة على سيادتنا الوطنية، لأن هذه الكمامات كلها كان يتم استيرادها من الخارج، أما على المستوى الوطني فالشركات التي تتكفل بتصنيع الكمامات هي: (CONDOMED, HYGIMED CHERIF BIOMEDICALE)، وكان سعرها سبعة (7) دنانير ثم ارتفعت إلى (20) عشرين دينارا ويطالبون حاليا بزيادة السعر، الكمامات التي كانت تستورد من الصين وسنغافورة وإسبانيا ومن فرنسا وهونغ كونغ ومن الإمارات العربية، تكلفتها 0.38 دولار أمريكي لذلك وجهت تعليمات إلى السيدة مديرة الصيدلية المركزية وأمرتها بتشجيع الإنتاج الوطني واقتنائه، بما أن الإنتاج الجزائري هو بسعر (20) عشرين دينارا ولو فرضنا تلبية طلبهم للزيادة في السعر، سيكون أقل من 50 دينارا، وعليه، نشجع الإنتاج الوطني، فالكهرباء من الجزائر والعمال جزائريون..إلخ، رغم أن الكمامات تستورد بالتسليم على ظهر السفينة (FAB free on bord) أي أنها لا تخضع للرسوم الجمركية لكن الطائرات التي تجلبها جزائرية والكيروسين الذي تستهلكه جزائري والطيارون جزائريون، لذلك نحن نفضل تشجيع الإنتاج الجزائري،

وهنالك شخص جلب الآلة الخاصة بتصنيع الكمامات مطالبا بسعر 45 دينارا.

أما فيما يخص الكمامات الطبية من صنف (FFP2) فعدد المخزون يقدر بـ 813000 كمامة، أقل من مليون، متوفرة ويتم توجيهها للأشخاص الموجودين في الواجهة ويتحملون خطورة أكثر؛ حيث إنها تكلف أكثر من الكمامات الأخرى، نقوم باستيرادها بسعر 335 و560 دينارا، علما بأن سيدة جزائرية من زرالدة اتصلت بنا مقترحة سعر 130 دينارا لإنتاج هذا النوع من الكمامات.

لقد مررنا بأزمة في بدايات الجائحة من أجل الاستيراد أما اليوم اكتشفنا كفاءات جديدة بحوزتها الآلات الخاصة بالإنتاج. إن المواطنين يطالبون بالكمامات الجراحية، وإن كنتم تذكرون فإن العطس أو السعال في المرفق كان من بين توصيات المنظمة العالمية للصحة، مع أن ذلك لا يمنع الرذاذ من التطاير، أنا شخصيا عندما كنت أزاول مهنتي كجراح والسيدة شاشوة الحاضرة معنا توافقني الرأي، كنت أرتدي لباسا من القماش العادي حتى الكمامات التي كنا نستعملها كانت من القماش العادي، والكمامات التي تباع في الوقت الحالي هي كمامات مضادة للرذاذ، كذلك شجعنا الصناعة المحلية حيث لجأنا إلى شركة (Getex textiles) التابعة لوزارة الصناعة حيث إن السيد وزير الصناعة صرح أنه بمقدوره إنتاج مليوني كمامة يوميا من إنتاج شركة (Getex)، وزارة التكوين المهني أنتجت أكثر من خمسة ملايين، كذلك وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، اقترح إنتاج من 150.000 إلى 200.000 يوميا، كذلك قمت بزيارة إلى غرفة الصناعة التقليدية والحرف ببوسماعيل رفقة السيد وزير السياحة، وهو قطاع بإمكانه إنتاج من 450.000 إلى مليون كمامة يوميا، وبالتالي يمكننا عن قريب إنتاج – على الأقل – ستين مليون كمامة في الشهر، كذلك قمنا بفتح نافذة أو طريق كبير على جيراننا وإخواننا في إفريقيا، حيث إننا قمنا بإرسال مساعدات إلى موريتانيا وكانوا في حاجة إليها، عندما سيكون لدينا مخزون كافي حاليا أو في المستقبل سنصدر إلى موريتانيا وإلى الدول الأخرى التي هي بحاجة إلى ذلك لتثمين دور الجزائر واسترجاع مكانتها القديمة وتحسين علاقاتها مع تلك الدول، كذلك توزع هذه الكمامات على المؤسسات الصحية من طرف الصيدلية المركزية للمستشفيات، وبالتالي فنحن لا نرى داعيًا لمصادرة الكمامات الموجودة في السوق، ولقد قمت بزيارات لعدة ولايات وهنالك العديد من المتطوعين لإنتاج الكمامات وارتأيت أنه من الأحسن للورشات أن تقوم بتسويقها بأنفسهم بهدف تشجيعهم مثل الذين يبيعونها في السوق مثل الباعة في شهر رمضان.

حاليا نحن لا توجد أزمة نقص في الكمامات، أما فيما يخص دواء هيدروكسي كلوروكين (HYDROXYCHLOROQUINE) وأزيثرو مايسين (AZITHROMYCINE) فنحن كنا السباقين في استخدامهما في 23 مارس، الهيدروكسي كلوروكين هو دواء قليل التكلفة وهو دواء الفقراء وهو دواء لعلاج المالاريا، موجود منذ القرن الثامن عشر، عندما سافر الإسبان إلى البيرو وجدوا السكان يتناولون هذا الدواء لأنهم يعانون من الحمى والمالاريا، هذا الدواء يتم إنتاجه في الجزائر، حيث قمنا بحل مشكل نقص المادة الأولية التي كانت نوعا ما محتكرة من طرف الهند وبتدخل من الحكومة الجزائرية، ومن السيد وزير الخارجية على وجه الخصوص، فقد حصلنا على طنين من هذه المادة التي تجعل منا منتجين للهيدروكسي كلوروكين، أضف إلى ذلك حصولنا على 70.000 وحدة من (SANOFI) و7000 وحدة من مخابر (NOVARTIS) التي منحتنا إياها كتبرع، مخزوننا الحالي من هذا الدواء 212000 وحدة وزعنا منها 70.000 وحدة على المستشفيات لم يستعملوا منها إلا 20.000 منذ بداية الوباء، فيتبقى 50.000 وحدة ونحن محميون لعدة أشهر، أما فيما يخص الأزيثرومايسين ففي حوزتنا 614.000 وحدة، علما بأن علبة واحدة من هذا الدواء كافية لتغطية 10 أيام من العلاج، إلى جانب ذلك تم إنشاء رواق أخضر لتسهيل استيراد هذه المواد بموجب مرسوم تنفيذي مصادق عليه، فعند الحاجة إلى هذا الدواء هنالك رواق أخضر للاستيراد معفي من كل الضرائب، كما تم تخصيص مصالح استشفاء للتكفل بمرضى الكوفيد على مستوى 306 مؤسسة استشفائية موزعة على كامل التراب الوطني وبفضل كل هاته التدابير تم تسجيل مؤشرات إيجابية كالانخفاض في نسبة شغل الأسرة المخصصة لمرضى الكوفيد على مستوى مصالح الإنعاش إلى غاية الأسبوع الأول من شهر جوان، في الأسبوع الأخير ارتفع عدد المصابين وعدد المشكوك فيهم، لما بدأ الوباء حضرنا الآلاف من أسرة الإنعاش فالصورة التي

كانت في أذهاننا عن إيطاليا وفرنسا أخافتنا كثيرا بأن أقسام وأسرة الإنعاش غير كافية فحضرنا حوالي 6000 سرير، لم نستخدم منها سوى 17٪ منها إلى غاية الأسبوع الحالي، وإن ارتفاع الإصابات ناتج عن عدم احترام المواطنين لتدابير الحجر الصحي كذلك في نقص أماكن التشخيص حيث كنا نعتمد على معهد باستور فقط وبعدها وفرنا أماكن أخرى في ولايات وهران وقسنطينة وورقلة والجلفة، حيث يوجد حاليا أكثر من ستة وعشرين مقرا للفحوصات، وإذا توفرت فحوصات أكثر فيتم الكشف عن عدد أكبر من الإصابات. كذلك انخفاض في عدد الحالات المعقدة وعدد الوفيات، حيث انتقلنا من 30 وفاة في اليوم إلى أقل من عشرة (10) حاليا، وذلك بفضل العلاج وبفضل التقدم في العلاج، لأنه في بدايات الجائحة وفي العالم كله وبالنسبة لجميع الخبراء كان يتعلق الأمر بمرض يصيب الجهاز التنفسي وأظهرت البحوث العلمية فيما بعد أن هذا لمرض يصيب الخلية الحمراء (Globule rouge) التي تحمل الأكسجين، كذلك بعد التشريحات التي أجريت على الجثث (Autopsie de médecine légale) أظهر أن الخلايا في حالة جماد أو أن الدم متجلط فأضفنا إذن إلى العلاج مضادات التخثر (Anticoagulant) والسيتروئيدات (Corticoïdes)، وحتى لا أطيل عليكم لأن الأسئلة عديدة والموضوع فيه كلام كثير، للإشارة عندما كان الصراع قائما على مستوى المنظمة العالمية للصحة بخصوص العلاج قدمنا لهذه الأخيرة تصريحات رسمية بخصوص هذا العلاج وتقليصه للعدوى ولنسبة الوفيات بالجزائر وبأنه حقق نتائج، كما أن الإحصائيات التي تقدم تكون من طرف الناطق الرسمي للمجلس الصحي فقط.

أعود إلى موضوع الاختبارات (Les tests) فعندما نجري الاختبارات فقط 25٪ منها تكون إيجابية و 75٪ تكون سلبية، أما في البلدان الأخرى فنتائج الاختبارات تكون إيجابية بنسبة 45 إلى 62٪، في الجزائر هناك بعض المواطنين يطالبون ويلحون لإجراء الاختبارات لأنهم كانوا على اتصال بأشخاص سواء أخ أو جار مصابين بالكورونا وتكون فقط 25٪ من هذه الاختبارات إيجابية، فبعد كل الاختبارات التي أجريت لم نبلغ أبدا نسبة 100٪، كذلك مؤسسة (Vital care) حاليا بصدد إنتاج الفحوصات أو الاختبارات السريعة أو المستعجلة، والجزائر تنتج 200000 اختبار سريع في الأسبوع كما أننا نفكر في الاقتراح على بعض البلدان الإفريقية المجاورة مساعدتهم في اقتناء هذه الاختبارات السريعة مباشرة من الجزائر عوض جلبها بتكلفة أكبر من دول بعيدة؛ أعطى العلاج الذي طبقته الجزائر على مرضى كورونا 98.02٪ من الشفاء وسجلنا 1.08٪ من الوفيات وهي نتيجة جد مرضية، أما في إطار تدابير الوقاية وتحسبا لرفع الحجر الصحي فقد قدمت اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات وباء فيروس كورونا المستجد مجموعة من التوصيات وهذا استنادا لتوجيهات المنظمة العالمية للصحة، وبناء على القراءة التحليلية للبحوث الوبائية والتي يفوق عددها 60.000، وكذلك اللقاءات اليومية المنعقدة عبر نظام التحاضر المرئي، مع زملائنا في رقان وسطيف وغيرها من الولايات، حيث نتناقش مع الأطباء لتصحيح العلاج كلما اقتضت الضرورة، وذلك بتغيير مدة الاستشفاء من 15 إلى 10 إلى 5 أيام، لا أحد في العالم بإمكانه تقديم معطيات دقيقة ومؤكدة على هذا الوباء، فيروس كورونا معروف كالأنفلونزا (Grippe) والسارس (Sars) وفيروس (Mers) وهو ينتقل من طائر الخفاش في آسيا ومن الجمل في الشرق الأوسط.

بالفعل نحن نشهد معركة وتناقضات في العالم حول هذا المرض لذلك فنحن نأخذ كل شيء بعين الاعتبار ونغير ونعطي تعليمات سواء عبر نظام التحاضر المرئي أو أنظمة أخرى كذلك، وهناك مواصلة للإجراءات الصحية من أجل السيطرة على عملية انتقال الفيروس إلى غاية الوصول لعدد محدود من الحالات المنفردة حيث قدمنا توصيات للحكومة حول الولايات التي يرفع عنها الحجر الصحي، وهناك شرطان أساسيان: الأول هو أن تخلو الولاية من الحالات المتفرقة أو عدد قليل من الحالات والشرط الثاني يتعلق بنظام (R0) الذي يحدد خصائص الفيروس فكل فيروس وخطورته والعدوى الخاصة به وفيروس كورونا معدي فعندما يكون (R0) منخفضا أو أقل من واحد (01) يعني أن الفيروس يعدي أقل من شخص، عندما يكون (R1) يعني أنه يعدي شخصا واحدا و (R2) يعني أنه يعدي شخصين وهكذا دواليك، وللتوضيح فإن رفع الحجر وكل الإجراءات الخاصة به من صلاحيات الحكومة، فنحن نكتفي بتقديم المعطيات العلمية ورئاسة الحكومة بالتواصل مع رئيس الجمهورية يقرران وضع استراتيجيات طوارئ

بالنسبة للولايات التي يتجاوز معدل الحالات الجديدة ثلاثة وعشرين إصابة على مئة ألف (100.000/23) هذا فيما يخص نسبة الوفيات التي كانت تبلغ 14٪ وانخفضت إلى 07٪ وإن هذه المعطيات تتغير يوميا عبر كل العالم ولازلنا مجندين، وقد نال التعب من زملائنا المجندين عبر الوطن لأن مواجهة الوباء بمثابة حرب وما زاد الطين بلة هو لا مبالاة المواطنين وعدم احترامهم لتدابير التباعد الاجتماعي ووضع الكمامات، علما بأن الصين لم تهزم الوباء بتطبيق العلاج بل تغلبت عليه عبر تطبيق الحجر الصحي.

مرافقة القطاعات الوزارية، قد تكلمت عنه، إعداد بروتوكول صحي لتحديد الطرق العلمية لتنفيذ إجراءات الوقاية، تحديد طرق استمرار النشاطات وكذا تدعيم إجراءات الوقاية والتطهير، إعداد استراتيجية إعلام وتحسيس لفائدة العاملين وكذلك الحصص التلفزيونية المبرمجة يوميا لتحسيس المواطنين أولا ثم لمحاربة بعض الظواهر التي تعرقل لأن البعض لا يلاحظ إلا القطار الذي لا يصل في موعده، نحن نقول لهم – حقيقة – أن هناك مشاكل وصعوبات في قطاعنا الصحي وقد لاحظتم أن السيد رئيس الجمهورية أنشأ مؤخرا وكالة لإعادة النظر في المنظومة الصحية بسبب ارتفاع عدد السكان وتطور الطب وتزايد طلبات السكان حول جهاز السكانير وغيره، حيث أصبح القطاع عاجزا عن تلبية جميع الطلبات، أما فيما يخص تدعيم استراتيجية الإعلام فهذا من عملنا اليومي.

سيدي، لدي كل المعطيات حول التصدير ولدي الكثير، والوقت لا يكفي لتقديمها، ولكن أقول إن الأطباء والقطاعات الأخرى كالدرك الوطني والأمن الوطني والداخلية والحماية المدنية والمجتمع المدني كلهم حيث قمت بزيارات إلى 17 ولاية فتفاجأت خاصة فيما يخص ولاية تندوف التي كنت أراها بعيدة ومحرومة وضعيفة عندما رأيت الأطباء في أداء مهامهم ناصبين خيمة في مدخل الولاية و98٪ منهم نساء. هذا ولازلنا مجندين ولازلنا نعمل وقد وضعنا حدا لمشكل الكمامات والاختبارات التي لم تكن متوفرة في البداية، كذلك من حيث التنسيق مع الزملاء وتبادل المعطيات الجديدة التي نلتقطها عبر العالم من أجل تغيير العلاج.

بالنسبة لسعر دواء الكلوروكين 318 دينار جزائري والمنتج أراد أن يرفع السعر إلى 390 وكانت من شروط التعاقد معه أن يستلم الأدوية المنتهية الصلاحية والتي لم تبع، كذلك من شروط التعاقد معه منعه من رفع الأسعار قبل الرجوع إلى لجنة الأسعار والإجراءات تتخذ يوميا على مستوى الوزارة طبقا لتعليمات الحكومة وتعليمات السيد رئيس الجمهورية الذي يهتم بهذا الوباء لدرجة أنه أصبح يتحدث عنه كأخصائي، والجزائريون يعلمون ذلك؛ أرجو أن أكون قد أجبت على سؤالكم بهذه التوضيحات، لدي الكثير من المعطيات لكن الوقت غير كافي حتى أسردها بأكملها وكل ما بوسعي أن أفعله هو أن أؤكد لكم أننا مجندون مثل العالم بأسره، ليس هناك ما يدعونا للخجل ولا مجال لمقارنتنا مع بعض الدول التي لا تملك الإمكانيات التي نملكها والأرقام التي قدمناها كانت بكل شفافية أو أننا صرحنا حتى بالوفيات جراء الإصابة بفيروس كورونا خارج المستشفى حتى يتم الدفن وفق الإجراءات المتبعة بالنسبة للمتوفين بهذا الفيروس؛ بالنسبة لعدد المصابين فإن بلغ العدد 27 إصابة فيكون مضاعفا بسبعة وعشرين مرة في الشارع لأن هناك مصابين لا تظهر عليهم أعراض الإصابة فلا ينتقلون إلى المستشفى والفيروس في تنقل مستمر، لكن عدد الوفيات صحيح، فهذه الأرقام يُجمع عليها الميدان الطبي ووزارة الداخلية وتكون وفق شهادة طبية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير على جوابكم وعلى كل هذه الشروحات التي جاءت في موضوع مهم ومهم جدا وهو موضوع الساعة كوفيد 19؛ أسأل السيد عبد الوهاب بن زعيم هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد الوزير، أطلب منكم أن تتحلوا بالصبر قليلا معي، أولا: لا أحد ينكر جهود الدولة وما خصصته لمكافحة الفيروس والشكر الكبير للفاعلين والعاملين في القطاع الصحي وغيره، لدي فقط بعض الملاحظات الخفيفة عندما نتحدث عن الصلاحيات ومع احترامي لوزارة الصحة أحمل وزارة الصحة مسؤولية كل ما يتعلق بالحجر وليس الحكومة، بالفعل عندما تقولون نحن نرسل إلى الحكومة والحكومة تقرر فأنا أقول لا، بل وزارة الصحة،لأن المريض يتوجه إلى الطبيب حتى وإن كان

مسؤولا ومهما كانت مسؤوليته إذا كانت حالته الصحية تتطلب إجراء عملية جراحية عندئذ الطبيب هو من سيقرر ذلك وليس الحكومة، كما أحمل المسؤولية وزارة الصحة واللجنة المكلفة بمتابعة فيروس كورونا، فمثلا وزارة التربية تقرر إجراء الامتحانات دون الانتظار فذلك في اعتقادي تتحمله وزارة الصحة وليست من صلاحيات الوزير الأول.

ثانيا سيدي الوزير، عبر متابعتي للحصيلة اليومية لفيروس كورونا وهذا تقريبا لمدة شهر أو أكثر، لاحظت أنه يصرح بأربعين حالة متواجدة في الإنعاش ولا يتم تسجيل إلا عشر وفيات، إذا قمنا بالحساب نحصل على 300 حالة وفاة وهذا أمر مقلق، سيدي الوزير نحن نقترب من 1000 وفاة رحمهم الله، هل من توضيحات بخصوص هذه القضية؟

ثالثا سيدي الوزير، أمام الانتشار وزيادة التخوفات وفي كل مرة تنشر فيديوهات لمرضى كورونا يعانون من سوء الاستقبال والتسيير، سواء بكورونا أو بغيره، حتى إن رئيس الجمهورية قام بتخصيص طائرة خاصة للوقوف على هذه الحالات، أنصح معالي الوزير بالاتفاق مع وزارة الداخلية ومع مصالح الحماية المدنية على المستوى الوطني بصفتهم محلفين وضباطا بالتفتيش الدوري واليومي والليلي في كل المستشفيات وإعداد تقارير في كل ما يخص تسيير هذه المؤسسات والمقاييس الموجودة.

بتعبير آخر تخصيص مفتشين للحماية المدنية وضباط محلفين يراقبون المستشفيات على المستوى الوطني، وأقصد هنا اتفاقا بين وزارتكم ووزارة الداخلية والقرار يعود إليكم، لأنه ليكون قطاع الحماية المدنية بصفته المراقب والمفتش لكل الصلاحيات والغرض من ذلك هو ضبط الأمور في القطاع الصحي، كذلك السيد الوزير، وذلك مهم جدا انتشار عناصر الحماية المدنية ضمن خطة على مستوى كل المراكز التي تستقبل الجمهور لأن الممرضين والأطباء متواجدون على مستوى المستشفيات أما على مستوى المتاجر مثلا يكون عنصر من عناصر الحماية المدنية ببدلته يوزع المطويات ويقدم النصائح ويوزع الكمامات على مستوى أي مؤسسة تستقبل الجمهور أيا كانت: تربوية أو صحية أو ملاعب.

الملاحظة الثالثة، والأستاذة شاشوة على دراية بهذه القضية، فقد سبق وتناقشنا حولها، هناك أكثر من 1500 طبيب مختص يعملون بصفة كاملة ويمارسون مهامهم وينتظرون منذ جانفي الامتحان الاستدراكي رغم أنهم أتموا دراستهم فالرجاء التكفل بقضيتهم وحل المشكل نهائيا فهم يعالجون ويقومون بعمليات جراحية وناشطون 100 ٪ وهم يطالبون بإلغاء الطابع الإقصائي للامتحان بصفة استثنائية وتعويضهم بتطبيق نتائج الدورة العادية لشهر جانفي.

آخر انشغال سيدي الوزير، هو بخصوص عقود ما قبل التشغيل، وقد سبق أن تقدمت إليكم بسؤال كتابي حول هذه القضية فهؤلاء كذلك هم يشتغلون على مستوى المخابر ومن حقهم الاستفادة من منحة العدوى، ستجيبونني استنادا إلى القانون، لكنني أطلب من معاليكم أن تدافعوا عنهم لأن الفيروس لا يفرق بين أصحاب عقود ما قبل التشغيل والأطباء.

وأغتنم الفرصة أخيرا ـ سيدي الوزير ـ للحديث عن مستشفى ولاية الجلفة الذي تمت تسميته باسم الشايد صالح رحمه الله فهو جاهز 100٪ وقد تحدثت مع والي الولاية الذي أبلغني أنه جاهز ونحن ننتظر من وزارة الصحة أن تخصص له المستخدمين فهو مغلق منذ سنتين، علما أن عدد ساكنة ولاية الجلفة يبلغ أكثر من مليون نسمة وأن هذا المستشفى كلف الدولة الجزائرية الملايير، هنالك طبيب من ولاية خنشلة أظن أنه يدعى «عمري» احتج على ظروف العمل في مستشفى خنشلة فعرض على لجنة التأديب ودفع إلى الاستقالة وهو من عائلة ثورية ومعروف بكفاءته ونزاهته، كما استاء المواطنون كثيرا من هذه الحادثة؛ سيدي الوزير، هل نحن فعلا في الطريق الصحيح، وهل أنتم متفائلون بالتحكم بانتشار الفيروس؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، إن كان يريد الرد على التعقيب؟

السيد الوزير: فيما يخص سؤالكم هل نحن في الطريق الصحيح؟ فنحن في حاجة إلى شيئين: الوقت والثقة، ليس بإمكاننا الحكم على مسؤول دون منحه الوقت اللازم خاصة فيما يخص قطاعا منكوبا، لا وجود لشبر من الجزائر خال من المعاناة.

فيما يخص الطبيب في ولاية خنشلة فأنا أرفض الخوض

في موضوع خاص، إذا كان بحوزتكم ملف خاص بهذه القضية فإن قطاعي مفتوح، فإذا كان مظلوما سننصفه وإن لم يكن كذلك فلا نستطيع فعل شيء بشأنه.

أما فيما يخص مستشفى الجلفة فنحن في اتصال معهم، أولا بخصوص مركز مكافحة السرطان من أجل وضع الحجر الأساسي وقد تحدثنا بهذا الشأن في الأسبوع الماضي، كما تعلمون فإن الوباء تسبب في تأخير الجزائريين بأكملهم وليس القطاع الصحي فقط فهنالك قطاع النقل وطائرات الخطوط الجوية الجزائرية متوقفة و50 ٪ من عمال الإدارات في عطلة استثنائية وهو الشيء الذي أثر علينا، أعلمكم بأن مستشفى "بيرين" بالجلفة مبرمج لأنه جاهز للتدشين. فيما يخص المنحة فالأمر واضح فرئيس الجمهورية صرح بأن المنحة من حق كل من كان في الصفوف الأمامية لمكافحة كورونا ولكل من يتعرض للخطر، حتى إننا قمنا بتوسيعها لتشمل الأطباء النفسانيين وحتى الأطباء البيطريين الذين ليس لهم أي علاقة مع مرض كورونا، طالبوا بالاستفادة من هذه المنحة، أضف أنه ينبغي وضع حد لذلك، بحيث أنه جرت العادة بأن يستفيد جميع عمال المستشفى دون استثناء من المنح التعويضية عن العدوى حتى أولئك الذين لا يرتدون المآزر البيضاء، وسأضرب لكم مثالا عن مستشفى من المستشفيات استقبل 14 مريضا بقي منهم خمسة حيث قدم هذا المستشفى قائمة 260 شخصا للاستفادة من المنحة منهم 35 من الإدارة علما بأن المستشفيات التي تستقبل مرضى الكوفيد 19 تحتاج إلى مدير المناوبة فقط وأنتم تعلمون كيف تجري الأمور، من له حق الاستفادة من المنحة سيستفيد منها طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية.

إن الأمر يتعلق بمنحة خطر وأنا تعرضت للسب والشتم بسببها، ومن مسببات هذه المشكلة أن شركتي سونلغاز وسوناطراك صرفتا منحا لمستخدميهم، مما جعل الجميع يطالب بنفس الشيء وهذا ليس من صلاحياتي فأنا وزير وأطبق تعليمات، لقد زرنا شخصيا الأطباء الذين حاربوا وباء كورونا على مستوى مستشفى مصطفى باشا، هؤلاء لم يعودوا إلى بيوتهم منذ بداية الجائحة وهم محجورون على مستوى الفنادق وسألناهم عن صرف المنحة إلى غيرهم فأبدوا اعتراضهم، يجب وضع حد لهذه الممارسات.

أما فيما يخص 1500 مختصا فقد أجري الامتحان في شهر جانفي والدورة الثانية كانت مبرمجة لكنها أجلت بسبب الوباء وغياب المواصلات، وقد اتصلت بعميد كلية الطب لإعادة برمجة الدورة الثانية حسب الاختصاصات وعدد الطلبة مع أن هذه القضية خارجة عن نطاقي ومن اختصاص وزارة التعليم العالي، وقد كان مجلس العمداء قرر إجراء هذه الدورة في شهر أوت ومن جهتنا طلبنا من مديرية الموارد البشرية لوزارة الصحة التي تشرف عليها إمكانية تسريح الناجحين في دورة جانفي ثم منحنا قرارات تعيين لكل الناجحين في دورة جانفي، لكن لم يكن في مقدور القاطنين في ولايات بعيدة الالتحاق لغياب المواصلات، فكيف للذي عين في عين صالح أو جانت أن يلتحق بمكان عمله، من جهة أخرى ما دمت على رأس هذه الوزارة لن أسمح بما يطالب به هؤلاء، المعنيون بالدورة الثانية، فهم يطالبون بتصنيفهم حسب النقاط التي حصلوا عليها في هذه الدورة وهذا غير ممكن، كيف يمكن لنا أن نسمح لطبيب لم يجر تربصه بتطبيب عائلاتكم؟ لن يستفيد من ذلك إلا الناجحون، لا نقبل بذلك أبدا لأن الأمر يتعلق بامتحان عظيم، وامتحان تقييم، ونحن نسعى إلى الارتقاء بالمستوى من أجل قيمة هذا الوطن فنحن محط الأنظار في العالم وهذا لم يحدث في أي جامعة من الجامعات الدولية، أضف إلى ذلك أن العدد المرتفع للأطباء المقيمين لا يسمح لهم جميعهم بالمشاركة في العمليات الجراحية لدرجة أن بعضهم بعد حصولهم على شهاداتهم يصرحون أنهم لم يقوموا بإجراء عمليات جراحية لإعتام عدسة العين، من قبل، لأن عددهم كبير، فكيف لستة وخمسين طبيبا مقيما أن يدخلوا إلى غرفة العمليات؟ في انتظار إجراء مسابقة رؤساء المصالح قمنا بفتح مصالح الصحة العمومية فاستاء البعض من ذلك لماذا ؟ عندي خمس مصالح وخمسون طبيبا مقيما، لماذا لا أوظفهم في قطاع الصحة العمومية؟ قالوا لن نفتح، لا، أنا لكي أفتح مصالح أو أماكن أخرى فهذا موضوع آخر.

فيما يخص توزيع الكمامات فقد أعطينا تعليمات بعدم استقبال الزبون دون كمامة وتعقيم اليدين ووضع العلامات الإرشادية لدخول وخروج المحلات، نحن أعطينا توصيات، أما فيما يخص الحماية المدنية فهذا خارج عن اختصاصنا وهي من اختصاص وزارات أخرى، فيما يخص بعض الفيديوهات، لقد تأسفنا لهذا الوضع مثل

الفيديو المتعلق بمستشفى قسنطينة وبمستشفى سطيف حتى إنه تم تنزيل فيديو بالأمس فقط بمستشفى مصطفى باشا وكلمنا المدير بهذا الشأن عن شخص من المنيعة لم يوفر له سرير، لأنها أمور كانت تحدث من قبل ونحن بصدد محاربتها رغم الصعوبات التي نواجهها، لقد خضع أكثر من 60.000 شخص إلى التحقيق الوبائي وقد تلقينا على سبيل المثال مكالمة مفادها أن 42٪ من الأسرة الخاصة بسيدي عقبة نقلت إلى بسكرة، لقد اطلعنا اليوم في الصحافة عن اكتشاف بؤرة جديدة للوباء بفرنسا مما يثبت صعوبة مكافحة هذا الوباء، فبعد القضاء على بؤرة في مكان معين تظهر بؤرة جديدة في مكان آخر، فبعد ما تقضي على بؤرة الوباء في عين الدفلى، تظهر أخرى في القليعة !! كما نال التعب من المصالح الخاصة بمكافحة الوباء بالمساعدة مع الحماية المدنية ومع الدرك الوطني، أضف إلى ذلك اللجنة الصحية التي نصبها رئيس الجمهورية التي تحتوي على خلية عملياتية يشرف عليها أستاذ ذو تجربة سبق له أن شارك في محاربة وباء إيبولا في إفريقيا، وقد قام بنفسه بإرسال ممثلين إلى مختلف أرجاء الوطن شرقا وغربا، حيث تظهر بؤرة للوباء، كذلك رئيس الجمهورية وضع تحت تصرفنا طائرة للانتقال من أجل التحقيق ونقل الحقائق بعد نشر الفيديوهات عن المستشفيات كما أننا نحقق عبر الإتصال بمعارفنا الشخصية وليس بمديري الصحة لمعرفة الحقيقة، وبخصوص مستشفى قسنطينة هنالك ثلاث مصالح مغلقة: مصلحة الأمراض المعدية، الأمراض التنفسية والطب الباطني، تعادل 180 سريرا مع فتح مصلحة واحدة لمحاربة الوباء ويوزعون مناوبة واحدة لمدة 10 أيام، هذه حقيقة لا يصرح بها مدير الصحة، الوضع متعب، وقد اتخذنا إجراءات وقمنا بتوقيف خمسة أشخاص في هذا الصدد، فكل من أخطأ يتحمل مسؤولية أخطائه حتى ولو كانوا أساتذة ونشجع بالمقابل من يؤدون مهامهم على أكمل وجه؛ وبالنسبة للوفيات داخل المستشفيات، الجزائر مقارنة بالدول القريبة منا أين الناس تموت في القرى وتدفن! فنحن من الدول القليلة وفي إفريقيا على وجه الخصوص التي تمنح وثيقة طبية للمتوفي لأنني زرت بعض الدول وبإمكاني المقارنة. إن عدد الوفيات جراء فيروس كورونا المصرح به يوميا حقيقي، ففي بداية الأزمة تم تسجيل بعض الوفيات ضمن إحصائيات كورونا قبل ظهور نتائج الاختبارات التي كانت تجرى فقط على مستوى معهد باستور، وقد لاحظت شخصيا نتيجة بعض الاختبارات التي كانت سلبية رغم أن الميت دفن على أساس أن الوفاة كانت بسبب كورونا، لأنهم كانوا يرسلون بعينات من تبسة إلى معهد باستور، فهل نتركه في مصلحة حفظ الجثث؟ أم تُدفن؟ هذا في البداية، أما بعدها فكل من يخبرنا من أهل المتوفى بأعراض كوفيد التي ظهرت عليه قبل وفاته فنقوم بتحاليل (PCR)، ويتم اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل دفن المتوفى.

أما عن الصلاحيات التي تحدثتم عنها فالأمر يتعلق بلجنة علمية على مستوى وزارة الصحة، تتكفل بتقديم المعطيات كل يوم أو كل أسبوع، وهناك خلية على مستوى الوزارة الأولى تقدم معطياتها ولا أحد يتدخل في صلاحيات الآخر فنحن مجرد شركاء، أما فيما يخص تقديم النصائح الخاصة بالتدابير الصحية كارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي فتبقى من صلاحيات الوزارة الأولى، هذا موضوع كبير يتطلب ساعات للكلام فيه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ ونبقى دائما مع نفس القطاع والسؤال الموالي يقدمه السيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد إلحاح سكان ولاية الأغواط لتمثيلهم بهذا التدخل أتقدم إليكم بالسؤال التالي نصه:

إن فتح المستشفى الجامعي على الأبواب ولازالت مدرسة التكوين الشبه طبي تراوح مكانها رغم أنها هي الأقدم والأعرق، وبناء على ما سبق فإن مواطني وكل ساكنة الأغواط يتوقعون أن يروا مدرستهم تترقى لتصبح معهدا وطنيا عاليا للتكوين في الشبه طبي؛

وعليه، ما هي الموانع القانونية بأن تتبوأ المدرسة هذه الرتبة؟ وما هي إمكانيات استدراك ذلك؟ وعطفا على ما سبق ننهي إلى علم جنابكم الكريم أن المدرسة قد حظيت

بهذه الترقية منذ 21 سبتمر 1962 وقد أمضى ذلك المرسوم الرئاسي السيد عبد الرحمن فارس في نفس الشهر الذي أمضى فيه مرسوم مستشفى «بارني» بالجزائر العاصمة، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم مصطفى جغدالي عضو مجلس الأمة، على السؤال المتعلق بمدرسة التكوين شبه الطبي بالأغواط، لقد تم تحويل مدارس التكوين شبه الطبي عبر كل الوطن إلى معاهد وطنية للتكوين الشبه طبي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-92، المؤرخ في 24 فيفري 2011، لماذا مدرسة التكوين بالأغواط أصبحت خارج هذا الاتجاه؟ إلا أن التحويل لم يمس مدرسة التكوين الشبه طبي بالأغواط وهذا بالرغم من أنها تملك الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لتدريس وإيواء الطلبة، فهي تتوفر على 240 مقعدا بيداغوجيا و160 مكانا للإيواء وزيادة على ذلك فالولاية يوجد بها كلية للطب، ولتدارك هذا الوضع تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه المدرسة إلى معهد عالي وهذا حسب المعطيات التي بُلغت بها فإن المجتمع المدني بولاية الأغواط طلب بأن يرفع هذا المعهد ليس إلى معهد فحسب بل إلى معهد عالي وهذا يتطلب البكالوريا، والمعاهد الأخرى يمكن التسجيل فيها بمستوى السنة الثالثة ثانوي، وذلك باقتراح مشروع مرسوم تنفيذي يحدد القانون الأساسي للمعاهد الوطنية العليا للتكوين الشبه طبي، مشروع النص حاليا يوجد على مستوى الأمانة العامة للحكومة بهدف عرضه ومناقشته على مستوى مجلس الحكومة، وقد اتصلنا بالمكلف بالتكوين الذي أكد لنا بأن المجتمع المدني في ولاية الأغواط هو من طلب بأن يرفع إلى مستوى معهد عالي، وهذا يتطلب البكالوريا والموضوع حاليا محل دراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وفي انتظار ذلك فإننا نعمل من أجل ضمان استمرارية التكوين على مستوى هذه المدرسة التي تخرج منها 150 شبه طبي السنة الماضية، وسيتخرج منها في شهر سبتمبر المقبل 166 آخرين.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. هذا الجواب تحصلت عليه في هذه الصبيحة من مدير التكوين، الخاص بطلب ترقية المعهد معهدا عاليا، وهذا باشتراط شهادة البكالوريا، والملف على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد مصطفى جغدالي: شكرا للسيد الوزير على هذا الجواب التقني، ونبارك لسكان الأغواط على هذا الإنجاز، ولكن السيد الوزير الكثافة السكانية لثلاث ولايات داخلية، الأغواط والجلفة والمسيلة تقدر بـ 3.5 مليون نسمة، وتكلمتم في تدخلكم السابق أن الصين تغلبت على الوباء بفضل الحجر الصحي والكمامات، ينبغي علينا في الجزائر أن نغير الذهنيات وكأن وزير الصحة في حديثه يتكلم عن دولة أخرى غير الجزائر، نتأسف من هذا المنبر وللرأي العام أن المناطق الداخلية من آخر اهتمامات وزارة الصحة، لا وزير يسهل الاتصال به ولا أمينه العام ولا رئيس ديوانه، وكأن هذه المناطق لا تنتمي إلى الدولة الجزائرية وتعتبر ولايات ظل، وزارة الصحة تهتم بالمدن الكبرى القديمة فقط والمناطق الداخلية ومنها المسيلة يعتبر مواطنوها من الدرجة الثانية، هذا لاعتبار وزارة الصحة الحالية والوزير الحالي، ونتأسف من جديد أن الوزير الحالي لا يهمه قطاع الصحة بالولايات الداخلية ومنها المسيلة، فلا يقوم بزيارة ميدانية ولا يضع حجر الأساس لمستشفى 240 سريرا ولا مدير جديد ذو خبرة ولا تجهيز لمعهد باستور وعدد المصابين بوباء كورونا في ارتفاع، وكل مواطن يموت نتيجة لوباء كورونا في ولاية المسيلة يتحمله، أمام الرأي العام وأمام الله، وزير الصحة ومدير معهد باستور، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير إن أراد أن يأخذها.

السيد الوزير: سيدي، الشخص الذي يقف أمامكم يهمه الجنوب كثيرا، وكذلك ولاية المسيلة.. فقد قمنا بتوفير معهد باستور على مستوى الولاية، والولاية ليست في حاجة إلى معهد باستور لأنه يتطلب تجهيزات خاصة وقانونا خاصا كما وفرنا الآلات الخاصة وقد أعلمني السيد ميمون أن تحليل (PCR) متوفر على مستوى ولاية المسيلة..

السيد مصطفى جغدالي: (PCR) لا يعمل لحد اللحظة...

السيد رئيس الجلسة: السيد العضو، إحترم النظام والدستور من فضلك... وسؤالك خارج عن الموضوع، أنت كان سؤالك عن مدينة الأغواط، كيف لك أن تتكلم عن ولاية المسيلة، من فضلك سيدي هذا السؤال خارج الموضوع...

السيد مصطفى جغدالي: الموضوع جد هام والمناقشة تكون أمام الرأي العام..

السيد رئيس الجلسة: تفضل سيدي الوزير.

السيد الوزير: لقد زرت 17 ولاية، فإذا لم أزر ولاية الجلفة سيقال لي لماذا لم تزرها؟ لقد برمجنا زيارة لولاية بومرداس يوم السبت ثم مستشفى «بيرين» بالجلفة ثم الأغواط وسنبرمج زيارة إلى ولاية المسيلة، وسننتقل يومي الإثنين والثلاثاء إلى موريتانيا وعند العودة سنتوقف في ولاية أدرار، نحن على دراية أن الولايات تعاني والقطاع حساس، ونكرر لكم أن السيد ميمون اتصل بي وأكد لي أن تحليل (PCR) متوفر وسنسعى لتوفير ما ينقصه ليشتغل، لقد طالب مواطنو المسيلة بإنشاء مستشفى جامعي وأنتم تعلمون أن وجوده مرتبط بكلية طب حتى تتم دراسة ملفه. معاهد باستور متوفرة في قسنطينة وورقلة ووهران وأقترح أن أستقبلكم على مستوى الوزارة للنقاش حول هذا الموضوع وسنشرك في نقاشنا خبراء الوزارة وسنجد حلا لمشكل المسيلة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ نمر الآن إلى القطاع الأخير وهو قطاع العلاقات مع البرلمان والسؤال الموالي يتفضل به السيد عبد الكريم قريشي مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

طبعا، طبقا للحيثيات التي نعرفها جميعا يشرفني أن أطرح على سيادة وزيرة العلاقات مع البرلمان السؤال الشفوي التالي نصه:

يتلقى عضو البرلمان العديد من القضايا والشكاوى التي يقدمها المواطنون منها ما له علاقة بالإدارة المحلية لدائرته الانتخابية، ومنها ما يتعلق بالقطاعات الوزارية ليقوم من جانبه بنقلها إلى الجهة المعنية عن طريق لقاء مباشر مع وزير القطاع أو الإدارة المركزية أو عن طريق مراسلة يطرح من خلالها تلك القضايا التي تصله، وهذا من طبيعة عمله المتمثل في نقل انشغالات المواطنين للحكومة، إلا أن الملاحظ وفي كثير من الأحيان لا يتلقى عضو البرلمان أي رد عن ذلك أو عن تلك القضايا التي يطرحها أو يرسلها للقطاع المعني فيقع في حرج كبير مع المواطنين الذين يعلقون عليه آمالا كبيرة، ألا ترون أن غياب تلك الردود هو تقصير من مسؤول القطاع تجاه ما طرح عليه من مشاكل وقضايا المواطنين؟ وكيف يمكنكم بحكم مهامكم إيجاد الطريقة الناجعة لحصول عضو البرلمان على الردود لمختلف القضايا التي يطرحها؟ وتقبلوا سيادة الوزيرة المحترمة أسمى عبارات التقدير والاحترام، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للرد على سؤال السيد العضو، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد العضو عبد الكريم قريشي عضو مجلس الأمة الموقر، الذي طرح سؤاله الشفوي يستفسر فيه عن الطريقة الناجعة التي يمكن اعتمادها من أجل تمكين عضو البرلمان الحصول على الأجوبة والردود على مختلف القضايا التي يطرحها؛ ورداً على هذا الانشغال، يشرفني أن أفيدكم علما بالتوضيحات التالية: إن عضو البرلمان يضطلع بمهام واضحة محددة دستوريا، لذا عليه أن يبقى وفيا لثقة شعبه ويظل يتحسس تطلعاته ويمارس مهامه وفقا لإجراءات مضبوطة على غرار مساهمته في التشريع وفي الرقابة على عمل الحكومة ومدى تنفيذ برامجها باللجوء إلى آليات دستورية، مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

إن من بين الآليات الدستورية الممارسة من طرف البرلمان الرقابة على عمل الحكومة، خاصة من خلال آلية الأسئلة الشفوية والأسئلة الكتابية، التي تسمح لعضو البرلمان أن يوجه أي سؤال شفويًا كان أو كتابيًا إلى أي عضو في الحكومة، باعتبار أن هذه الآلية الرقابية التي يلجأ إليها أعضاء البرلمان بشكل مكثف قد أثبتت نجاعتها وفعاليتها لما فيها من اتصال مباشر بين صاحب السؤال وعضو الحكومة، وكذلك لبساطة وسهولة استعمالها، كما أن جلسات الأسئلة الشفوية التي تبرمج لهذا الغرض تعتبر منبرا لشرح وتوضيح سياسة الحكومة، وبإعلام المواطنين بالإجراءات المتخذة في المسائل التي تعني حياتهم اليومية، وبالتالي فهي فضاء ديمقراطي تكرس فيه الديمقراطية بامتياز.

إن مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه البرلمان وضع بين أولوياته التزام أعضاء الحكومة الكامل والتام بالرد على الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء البرلمان في الآجال المحددة دستوريا، حيث تولي الهيئة التنفيذية اهتماما بالغا لهذه الآلية وتعمل على التكفل بكل الأسئلة المطروحة من طرف أعضاء البرلمان، شفوية كانت أو كتابية، باعتبار أن التكفل بانشغالات السادة والسيدات أعضاء البرلمان يعد من صميم عمل الحكومة، وهذا في إطار توحيد الأهداف والرقي بالديمقراطية، كما أن التأسيس لرقابة برلمانية فعالة يعد من صميم متطلبات إنشاء الجمهورية الجديدة المجسدة لتطلعات الشعب الجزائري.

أما بخصوص الأسئلة الكتابية فإن الرد عليها يتم في الآجال القانونية الدستورية ثلاثين (30) يوما، ولم يسجل أي تأخير لحد اليوم نظرا لعدم ارتباطها بالبرمجة، أما فيما يتعلق بالأسئلة الشفوية التي أسس لها الدستور آجالا هي الأخرى، فالحكومة تتكفل بها خلال الجلسات العامة المخصصة لهذا الغرض، والتي تبرمج طبقا لأحكام المادة 71 من القانون العضوي 16 ـ 12، كل أسبوع بالتداول بين غرفتي البرلمان، أي كل خمسة عشر يوما (15) لكل غرفة إذ إنه لا يمكن برمجة إلا عدد محدد من الأسئلة خلال الجلسة الواحدة، وذلك لارتباطها بالبث التلفزيوني المباشر، وبما أن النظام الداخلي لغرفتي البرلمان لا يسمح لعضو البرلمان بطرح أكثر من سؤال خلال كل جلسة ونظرا لعدد معتبر من الأسئلة خاصة على مستوى المجلس الشعبي الوطني، فإن هذا الأمر يجعل من الصعب التكفل بها خلال الآجال الدستورية، يجب التذكير بأن برمجة جلسات الرد على الأسئلة الشفوية هي صلاحيات حصرية لمكتبي الغرفتين بالاتفاق مع الحكومة، ومع ذلك فهي تعمل على إيجاد الحلول الناجعة للتكفل الأمثل بالأسئلة المطروحة وهو الأمر الذي يمكن تداركه بعد إنشاء القناة البرلمانية التي أكد عليها السيد رئيس الجمهورية وعلى ضرورة إطلاقها في أقرب الآجال، إضافة إلى ذلك يتولى أعضاء البرلمان رفع انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة والدفاع عنها بل وتقديم اقتراحات للتكفل بها بصفتهم ممثلين للشعب، وعليه فإن الروابط التي تجمع بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية ينبغي أن تتسم بالاحترام والثقة المتبادلة.

حيث إن أعضاء الحكومة وتنفيذا لما جاء في مخطط عمل الحكومة يعملون جاهدين من أجل استقبال أعضاء البرلمان والاستماع إلى انشغالاتهم، وتزويدهم بكل المعلومات والمعطيات التي تخص الشأن العام ومرافقتهم ودعوتهم للمشاركة في زياراتهم الميدانية، للوقوف على وتيرة إنجاز المشاريع التنموية في دوائرهم الانتخابية، ونفس الشيء بالنسبة للسلطات المحلية على مستوى الولايات، المطالبة هي كذلك بالقيام بنفس الدور لتمكين أعضاء البرلمان من التعبير عن انشغالات المواطنين والتحسيس بها والدفاع

عنها بما يؤهل ممثلي الشعب لتقديم اقتراحاتهم إلى السلطة المختصة في مجال متابعة تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية للبلاد، ويجدر التذكير كذلك أن جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان الدائمة على مستوى غرفتي البرلمان، والتي تخصص للاستماع إلى أعضاء الحكومة في إطار عرض السياسات القطاعية والتي تلقى استجابة واسعة، تعتبر هي أيضا منبرا مفتوحا لأعضاء البرلمان من أجل التعبير عن انشغالاتهم وطرح أفكارهم بخصوص القضايا التي تشغل بال المواطنين، كما أن آليات البعثات الاستعلامية المؤقتة التي نص عليها الدستور تساهم بدورها في ترقية الاتصال بين الهيئة التنفيذية وأعضاء البرلمان، تجدر الإشارة كذلك إلى أن مختلف الدوائر الوزارية تضطلع بمعالجة الرسائل والعرائض التي ترد إليها خارج آليات الرقابة المنصوص عليها، وهذا حسب طبيعة الانشغالات والصلاحيات التي ينص عليها القانون، إضافة إلى ذلك فإنني أعلمكم أن كل دائرة وزارية تضم إطارا ساميا على مستوى ديوانها مكلفًا بالعلاقات مع البرلمان مهمته تسهيل عملية الاتصال والتواصل.

وفي الأخير، أود أن أؤكد لكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، حرص الحكومة الدائم على التكفل بكل انشغالات أعضاء البرلمان من منطلق حرصها على تحسين وتوطيد علاقات التعاون والتنسيق الوظيفي مع غرفتي البرلمان، وتكثيف الجهود الرامية إلى تثمين الممارسات البرلمانية من خلال تدعيم دور البرلمان في ظل الاحترام التام لمبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز الديمقراطية، تلك هي عناصر الإجابة التي ارتأينا إفادتكم بها، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد عبد الكريم قريشي هل يريد التعقيب؟ تفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أولا، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، على هذه الإجابة المستفيضة بالنسبة لعمل البرلمان في علاقته بالحكومة وفقا للقانون المنظم بيننا، ومن خلال هذه الإجابة ومن خلال السيدة الوزيرة، وكذلك لابد من توجيه الشكر إلى السادة الوزراء، الذين يستجيبون ويجيبون على مراسلات الأعضاء وانشغالات المواطنين التي يطرحونها، وهنا أثمن ما أقره السيد رئيس الجمهورية المحترم، بالنسبة لإنشاء القناة التلفزيونية البرلمانية وهذا يهمنا كثيرا وقد طالبنا بها في عدة مناسبات.

إن طرحي لهذا السؤال ـ السيدة الوزيرة ـ يعود إلى غياب الكثير من الردود، وهنا أثمن ما قام به السيد وزير العدل، حافظ الأختام عندما أجاب على سؤال لزميلنا قد طرح منذ ثلاث سنوات، فأتمنى من الوزراء الحاليين في الحكومة الحالية أن يستجيبوا للأسئلة القديمة لأن السيد وزير العدل عندما قام بهذه الإجابة قد قام فعلا بالاستجابة لأحد الأعضاء الزملاء بهذا المجلس. إذن، مسؤولو القطاعات الوزارية الذين لم يستجيبوا لما طرحناه عليهم من قضايا المواطنين الذين يعلقون آمالا كبيرة على الأعضاء للحصول على حلول لمشاكلهم التي تكفل النواب والأعضاء بتبليغها للحكومة سواء على مستوى الوزارة الأولى أو على مستوى الوزارات المختلفة.

السيدة الوزيرة المحترمة، إن طرحي لهذا السؤال هو لوضع حد لغياب ردود مسؤولي القطاعات على انشغالات الأعضاء وأؤكد لكم أنه كلما حرص هؤلاء، أقصد الوزراء، على ما نطرحه من خلال مراسلتنا أو من خلال مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة أو قانون المالية أو غير ذلك، وقاموا بدراستها وتفحصها وحلها لما كانت الاضطرابات والاحتياجات التي نعيشها هنا وهناك.

وتأكدوا ـ السيدة الوزيرة المحترمة ـ أن هنالك عشرات إن لم أقل مئات المراسلات التي يبعث بها النواب والأعضاء من الغرفتين لم تحصل على إجابة، بل والكثير من طلبات المواعيد مع الوزراء أو مع مديرين مركزيين عامين لم يستجيبوا لها.

السيدة الوزيرة المحترمة، لقد حرص السيد رئيس الجمهورية المحترم، على ضرورة التكامل بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية لتسهيل حياة المواطنين وحل مشاكلهم، لكن في ظل غياب الاستجابات يفقد المواطن الأمل في ممثليه وفي حكومته، وهذا ما دفع إلى ظهور الكثير من الاحتجاجات في بعض المناطق ربما كان آخرها في مدينة ورقلة ـ التي أنتمي إليها طبعا ـ الذي كان نتيجة عدم الاستجابة للمطالب التي ما فتئنا نطرحها في كل المناسبات،

كان آخرها هو قانون المالية وقانون المحروقات ومخطط عمل الحكومة، هذه الاحتجاجات التي نُعتت «بثورة الجياع»، أقول لهؤلاء ولا أقصدكم أنتم سيدتي الوزيرة أو الحكومة، أقول لهؤلاء إن مواطني ورقلة حافظوا على وحدة الوطن عندما أرادت فرنسا تقسيمهم وفصلهم عن الشمال؛ لقد حافظوا على وحدة الوطن وسلامته من خلال مشاركتهم في كل الانتخابات، وفتحت مدينتهم لكافة أبناء الوطن مما جعل من مدينة ورقلة مدينة مفتوحة تمثل وحدة الوطن من خلال احتوائها لكافة أبناء الوطن أبناء الجزائر الحبيبة من أقصاها إلى أقصاها، فالمطالبة بالحقوق ليس جوعا، وأقول لهؤلاء إن ورقلة كانت السباقة في حراكها لإعادة بناء الدولة وليس لتخريبها وتفتيتها، لكن كل إناء بما فيه ينضح.

السيدة الوزيرة المحترمة، إن بناء الجزائر الجديدة يقوم على أساس أن يكون الإنسان الجزائري ومشاكله في مركز اهتمام البرلمان والحكومة على التوالي، حيث إن مؤسسات الدولة وجدت لخدمة هذا المواطن التواق لحياة أفضل في هذا الوطن المفدى؛ أشكركم مرة أخرى راجيا منكم إبلاغ هذا الانشغال الذي يعاني منه النواب والأعضاء في غرفتي البرلمان إلى الحكومة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ أسأل السيدة الوزيرة هل تود الرد على التعقيب؟ فلتتفضل مشكورة.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

شكرا زميلي أو أخي العضو المحترم، ما أود أن أضيفه فقط هو أننا سنحاول سواء كدائرة وزارية أو كوزيرة أن نوصل جميع الانشغالات التي تصلنا من زملاءنا الأعضاء، فنحن نعتبرهم زملاءنا بما أنهم يمثلون الشعب الجزائري فمن المؤكد أننا سنسعى لإيصال كل انشغالاتهم، من المفروض أن نوصل الانشغالات ونجيب على الأسئلة الشفوية والكتابية ولكن ربما سيلاحظ البعض منكم أن المراسلات والتوصيات التي تصلنا فيجيب الزملاء الوزراء على التوصيات التي نقوم بتبليغها إياهم، هذا في إطار توصيل فكرة العمل التشاركي بين الهيئة التنفيذية أو الهيئة التشريعية. كذلك ما لاحظناه اليوم هو أن السؤال كان حول مدينة المسيلة مع أن القانون ينص على التقيد بالسؤال، كذلك بالنسبة لجلسات الاستماع الأخيرة للمجلس الشعبي الوطني، ولأول مرة في التاريخ أن وزير الخارجية وكاتب الدولة ينزل إلى البرلمان إلى لجنة الشؤون الخارجية ويستمع إلى كل انشغالات النواب ويجيب عنها بكل صراحة فذلك نوع من التقريب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ليس من حيث التدخلات ولكن من حيث البحث عن الخير ومن حيث البحث عن حلول لمشاكل هذا الشعب الأبي في كل أرجاء الوطن وليس ورقلة فقط وكما يقال "قطرة على قطرة يفيض البحر ونقطة عند نقطة، جبنا استقلال بلادنا".

ما بوسعي أن أؤكده الآن هو أن كل القطاعات الوزارية تضع اليد في اليد للإجابة على كل الأعضاء كذلك الأعضاء اللذين لم يتسن لهم الاتصال وتحديد مواعيد مع بعض الوزارات نرحب بهم في قطاعنا الوزاري، سننظم لهم مواعيد وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا اليوم بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها، الشكر موصول إلى الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول كذلك إلى السيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة.

نستأنف جلساتنا يوم الإثنين 22 جوان 2020 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وستخصص الجلسة لعرض تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي حول إثبات عضوية أعضاء جدد في مجلس الأمة، بعنوان «الثلث الرئاسي» والمصادقة عليه، وكذلك المصادقة على القائمة الإسمية للسادة نواب رئيس مجلس الأمة الموقر، أشكر الجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الثامنة والأربعين

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 29 ذو القعدة 1441
الموافق 19 جويلية 2020

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587